

Distr.: General
12 October 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة.....	
٣	أولاً - الإجراء الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله.....	
٣	ألف - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول.....	
٥	باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا.....	
٧	جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.....	
٩	دال - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر	
٩	هاء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس.....	
١٣	ثانياً - موجز الرئيس.....	
١٣	ألف - البيانات الافتتاحية.....	
١٨	باء - الجزء الرفيع المستوى: النمو المؤدي إلى وظائف للحد من الفقر: ما الذي تستطيع أفريقيا تعلمه من المناطق الأخرى؟.....	
٢٠	جيم - الترابط: تنسيق تحفيز النمو العالمي.....	
٢٢	دال - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول..	
٢٤	هاء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا.....	



٢٩	واو - تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي.....	
٣٣	زاي - استراتيجيات التنمية في عالم معولم: الحد من التفاوتات من أجل تنمية متوازنة ومستدامة...	
	حاء - الاستثمار من أجل التنمية: نحو جيل جديد من السياسات الاستثمارية من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة.....	٣٥
	طاء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.....	٣٨
٣٩	ياء - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.....	٣٩
٣٩	كاف - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.....	٣٩
٤٢	لام - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر .	٤٢
٤٥	المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل.....	٤٥
٤٥	ألف - افتتاح الدورة.....	٤٥
٤٥	باء - انتخاب أعضاء المكتب.....	٤٥
٤٦	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.....	٤٦
٤٦	دال - استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩).....	٤٦
	المرفقات	
٤٧	الأول - جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية.....	٤٧
٤٩	الثاني - الحضور.....	٤٩

مقدمة

عُقدت الدورة التاسعة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعقد المجلس، أثناء الدورة، ١٢ جلسة عامة هي الجلسات من ١٠٨٣ إلى ١٠٩٤.

أولاً- الإجراء الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول

الاستنتاجات المتفق عليها ٥١٣ (د-٥٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- يرحب بالجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد للمساهمة في تنفيذ الالتزامات والإجراءات ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول، على النحو الوارد بالتفصيل في تقرير المعلومات الأساسية TD/B/59/3؛

٢- يحيط علماً باهتمامه بالتحليل المستند إلى الأدلة الذي يتناول تأثير الأزمات المتعددة الأخيرة (أزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية) في الأداء الاجتماعي الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وتوقعاتها فيما يتعلق بالوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ والتحديات التي تواجهها في ضمان الأمن الغذائي، على النحو الوارد في الوثيقة UNCTAD/ALDC/2012/1؛

٣- يسلم بالتحديات المتعلقة بالحد من الفقر في أقل البلدان نمواً وفي مجال تحقيق هدف تمكين نصف البلدان في فئة أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، والتي ترجع بصورة كبيرة إلى ضعفها الاقتصادي واعتمادها الشديد على مجموعة ضيقة من الصادرات ذات القيمة المضافة المنخفضة، المعتمدة على مستوى منخفض من المهارات؛

٤- يعترف بأن تغير المناخ يؤثر تأثيراً غير متناسب في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، علماً أنها أقل البلدان مساهمة في المشكلة، كما يرد في برنامج عمل اسطنبول، وأن أقل البلدان نمواً تواجه أيضاً تحديات في مجال تدهور البيئة؛

٥- بينما يرى أن أقل البلدان نمواً هي صاحبة الكلمة والمسؤولية الرئيسية في تنميتها، بحث شركاءها الإنمائيين على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول بغية بلوغ الأهداف والغايات الواردة فيه - والتي لا يمكن تحقيق معظمها إلا بتهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لاكتساب المزايا النسبية في مختلف القطاعات الإنتاجية وبدعم الاستثمار في بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، بما في ذلك تنوع السلع الأساسية والتنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسين التنمية الاجتماعية والبشرية وتحديد سياسات اقتصادية واجتماعية للحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي بصورة شاملة ومستدامة وفقاً لمنظور يراعي المساواة بين الجنسين؛

٦- يؤكد استمرار الحاجة إلى تقديم الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا؛

٧- يعرب عن قلقه لأن التقدم نحو عتبات الخروج من الفئة لا يزال بطيئاً بصورة غير عادية، حيث لم يبلغ سوى خمس البلدان في فئة أقل البلدان نمواً عتبة الدخل حتى الآن ولم يتحقق تقدم كبير في المعيارين الآخرين، وهما مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي. وفي حال استمرار الاتجاه الحالي، سيظل احتمال وفاء غالبية أقل البلدان نمواً بمعيار أو معيارين من معايير الخروج من هذه الفئة احتمالاً ضعيفاً للغاية؛

٨- يشجع حكومات أقل البلدان نمواً على مواصلة الجهود لاستغلال إمكانات قطاعاتها المتعلقة بالسلع الأساسية في حفز التنمية والتحول الهيكلي، بوسائل منها تسخير المكاسب التي تتحقق في قطاع السلع الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإدماج سياسات السلع الأساسية في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية وتحرير الإمكانات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، والنمو الشامل وتعزيز المنافسة والقضاء على الفقر؛

٩- يشجع أيضاً الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً الذين يمكنهم تقديم المساعدة المستمرة اللازمة لتحسين الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً على أن يفعلوا ذلك عن طريق البحوث والابتكار والتطوير التكنولوجي؛

١٠- يسلم بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتخفيف تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية في اقتصادات أقل البلدان نمواً عن طريق زيادة الشفافية في قطاع السلع الأساسية، وتقليل الاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء القدرات الإنتاجية واتخاذ التدابير للتصدي بفعالية لمشاكل الأمن الغذائي المستمرة منذ أمد طويل في هذه البلدان والاستثمار في البنى التحتية والموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية؛

١١- يرحب بعرض حكومة تركيا تقديم منح دراسية لطلاب الدراسات العليا من أقل البلدان نمواً في مختلف ميادين الدراسة بالجامعات التركية، بما فيها العلوم الطبيعية، والهندسة والعلوم التكنولوجية، والعلوم الطبية، والزراعة والعلوم الاجتماعية؛

١٢- يشجع الأونكتاد على الاستمرار في رصد التقدم الذي تحقّقه أقل البلدان نمواً لبلوغ الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول بغية تحديد تحارب السياسات الناجحة وأفضل الممارسات بالإضافة إلى التحديات المتبقية التي ينبغي التصدي لها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي؛

١٣- يُهيب بالأونكتاد أن ينفذ، بالتعاون مع الوكالات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، الفقرتين ٤١ (س) و(ع) من ولاية الدوحة؛

١٤- يشير إلى القرارات الأخيرة^(١) المتعلقة بصندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً، ويشجع البلدان التي يمكنها المساهمة في تنشيط هذا الصندوق على أن تفعل ذلك.

الجلسة العامة (الختامية) ١٠٩٤

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

باء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٥١٤ (د-٥٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- يحيط علماً بتقرير أمانة الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٢، المعنون التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا؛

٢- يلاحظ أن الرسالة الرئيسية للتقرير تدعو إلى أن تنظر أفريقيا في خيار الفصل النسبي للنمو عن استخدام الموارد والتأثير على البيئة، الوارد في التقرير، بغية تحقيق التحول الهيكلي المستدام عن طريق تنويع اقتصاداتها على نحو يتيح فرص عمل جديدة وعملاً لائقاً ويحد من الفقر؛

٣- يسلم بأن أفريقيا تأثرت تأثراً شديداً بتغير المناخ، على الرغم من مساهمتها الضئيلة فيه وأن أفريقيا لا تزال تواجه تحديات خطيرة ناجمة عن تغير المناخ وتدهور البيئة؛

٤- يسلم بأهمية التحول الاقتصادي الهيكلي والتنويع الاقتصادي في أفريقيا لإتاحة فرص عمل جديدة وعمل لائق، وتحقيق النمو الشامل والحد من الفقر، ويشجع بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان؛

(١) انظر الفقرة ١٠ من الوثيقة TD/B/56/SC.I/L.2 والفقرة ١١ من الوثيقة TD/B/58/SC.I/L.2.

٥- يعترف بالتزام أفريقيا بتحقيق التنمية المستدامة على أساس ثلاث دعائم مترابطة ومتعاضدة هي: التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وبمساهمتها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبالمبادرات الأخرى التي قامت بها البلدان الأفريقية على جميع المستويات وبخاصة المبادرات المذكورة في التقرير؛

٦- يعرب عن قلقه لأنه على الرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي استمرت لفترة تزيد على ١٠ أعوام وعلى الرغم من التقدم المحرز في تقليل عدد من يعيشون في فقر مدقع، لا يزال الفقر منتشرًا في أفريقيا، ولم تكن سرعة الحد من الفقر في أفريقيا مماثلة لسرعته في مناطق نامية أخرى؛

٧- يحيط علمًا بأن التحول الهيكلي المستدام أمر يمكن تحقيقه بإيلاء الاعتبار لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتخفيض التأثير السلبي على البيئة، ويوضح أن التدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار، والمساعدة التقنية المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها في إطار بيئة اقتصادية مساعدة على جميع المستويات وفقًا لولاية الدوحة، ستدعم تحقيق التحول الهيكلي؛

٨- يعترف بأن الاستثمار والابتكار والتطوير التكنولوجي يمكن أن تكون محركات رئيسية لعملية الفصل بين النمو واستخدام الموارد والتأثير على البيئة؛

٩- يسلم بأن صعوبة إظهار القدرة على مواجهة تحدي التحول نحو التنمية المستدامة، بوسائل منها التحول الهيكلي المستدام، يمكن معالجتها باتباع نهج يُصاغ قطرياً ويركز على المجالات الأساسية التالية: توليد الطاقة الكافية لتدعيم الاقتصاد، وتعزيز استراتيجيات التصنيع، وتحسين وتحديث القطاع الزراعي والصناعات الزراعية، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية، وتقديم الدعم إلى المزارعين من صغار الملاك؛

١٠- يسلم بأن التحديات البيئية الفورية والقصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي تواجهها أفريقيا هي مشكلة إنمائية رئيسية وبحاجة المنطقة إلى التحول الهيكلي المستدام؛

١١- يدعو الشركاء الإنمائيين لأفريقيا إلى النظر في تقديم المساعدة إلى أفريقيا في سعيها للتحول الهيكلي الاقتصادي المستدام، كمسألة ذات أولوية، بوسائل منها تعزيز الابتكار والتكنولوجيا لزيادة القيمة المضافة؛ وتقديم الموارد اللازمة، بما فيها الخدمات المالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر؛ وتنويع الاقتصاد؛ وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المؤدي إلى التنمية المستدامة؛ والاستثمار في البنى التحتية، وبناء القدرات المؤسسية والإنتاجية؛

١٢- يدعو إلى الوفاء بالالتزامات السابقة ويتعهد بمساعدة أفريقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

١٣- يطلب من الأونكتاد أن يواصل، في حدود ولايته والموارد المتاحة، تحليلاته المتعلقة بالسياسات وبحوثه بشأن قضايا التنمية الاقتصادية التي تهم أفريقيا وأن يكثف الجهود

لنشر نتائج بحوثه وأن يستمر في التعاون مع الاتحاد الأفريقي وجميع المؤسسات الاقتصادية ذات الصلة.

الجلسة العامة (الختامية) ١٠٩٤

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر ٥١٥ (د-٥٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يحيط علماً بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية الأخرى؛
- ٢- يحيط علماً بالتقارير التي أعدها الأمانة من أجل الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية؛
- ٣- يؤكد من جديد دور الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية بوصفها الآلية الرئيسية للمشاورات بين الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل التي تتعلق بالتعاون التقني وللمناقشة التفاعلية فيما بين الأمانة والجهات المستفيدة والجهات المانحة المحتملة؛
- ٤- يحيط علماً كذلك بأن التنفيذ الإجمالي لبرامج وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ظل ثابتاً وبأنه لا يزال هناك عمل هام ينبغي الاضطلاع به؛
- ٥- يرحب بزيادة المساهمات المقدمة إلى أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، ويؤكد من جديد أهمية الاستدامة وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني للأونكتاد؛
- ٦- يلاحظ باهتمام المعلومات التي تتعلق بآليات التمويل الجديدة، مثل الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة التي تموّل البرامج المشتركة على المستوى القطري ومساهمتها في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، ويدعو الجهات المانحة التي هي في وضع يسمح لها بتقديم الموارد الكافية لهذه الآليات إلى أن تفعل ذلك؛
- ٧- يعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ويدعو الجهات المانحة التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات متعددة السنوات للصناديق الاستثمارية المواضيعية للأونكتاد إلى أن تفعل ذلك من أجل تيسير تخطيط وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وضمان القدرة على التنبؤ بها وكفاءتها؛

- ٨- يشجع جميع الجهات المانحة على استخدام مجموعة الطلبات التي أعدها الأمانة بوصفها أداة هامة لتخصيص مساهماتها وفقاً لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة؛
- ٩- يشجع الجهات المانحة التي هي في وضع يسمح لها بالإسهام في تنشيط الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً على أن تفعل ذلك من أجل تمكين الأونكتاد من الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية المقدمة من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الدعم المقدم من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛
- ١٠- يطلب إلى الأمانة مواصلة تعزيز مساهمتها في الإطار المتكامل المعزز، بما في ذلك العمل مع الوكالات الأخرى من أجل إدراج عنصر التجارة في صلب الخطط الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً وفقاً للفقرة ١٨(هـ) من ولاية الدوحة؛
- ١١- يطلب إلى الأمانة مواصلة جهودها لتحسين الاتساق في التخطيط لبرامج التعاون التقني وتنفيذها، ويشمل ذلك تعزيز التنسيق مع البعثات الدائمة الموجودة في جنيف وضمان تحقيق أوجه التآزر مع ركني عمل الأونكتاد المتمثلين في البحث والتحليل وبناء توافق الآراء، وزيادة الشفافية في استخدام الموارد ومواصلة تعزيز التنسيق بين الشعب والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة عن طريق التآزر والتكامل فيما بينها؛
- ١٢- يؤكد أهمية الإدارة القائمة على النتائج في تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك استخدام مؤشرات الأداء الموحدة للأمم المتحدة التي تتيح قياس الأثر أثناء التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم وأهمية تقديم المساعدة التقنية على نحو فعال وشفاف والإسهام في كفاءة عمل الأونكتاد وفعاليته؛
- ١٣- يؤكد في هذا الخصوص ضرورة مواصلة عملية تبسيط هيكل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد من خلال إنشاء صناديق استئمانية مواضيعية متعددة السنوات ومتعددة الجهات المانحة دون المساس بنطاق المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد ومحتواها ونوعيتها وقدرتها على توفير المساعدة الملائمة لتلبية احتياجات الجهات المستفيدة؛
- ١٤- يُبني على الأمانة لأنشطتها الداعمة للإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويلاحظ بتقدير الدور الرئيسي للأونكتاد داخل "مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية" ومساهمة المجموعة بفعالية في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة.

الجلسة العامة ١٠٨٨

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

دال - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر

متابعة نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

المقرر ٥١٦ (د-٥٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- إذ يشير إلى المقرر الذي اتخذته الأونكتاد الثالث عشر بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وإذ يعيد تأكيد مقرره الصادر في دورته الاستثنائية السادسة والعشرين والوارد في الوثيقة TD/B(S-XXVI)/L.1، وبغية تدعيم الأونكتاد،
يقرر:

٢- أن يعرب عن تقديره للأمانة للجهود التي بذلتها في إعداد خطة العمل الرامية إلى تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد، والواردة في الوثيقة TD/B/59/CRP.2؛

٣- أن يطلب إلى الأمانة تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد بتنفيذ خطة العمل هذه، استناداً إلى المداولات التي أجراها مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال؛

٤- أن يطلب أن يقدم إليه في دورته الستين تقرير مرحلي شامل بشأن التنفيذ، ويرحب بإطلاعه على المستجدات قبل انعقاد الدورة.

الجلسة العامة (الختامية) ١٠٩٤

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

هاء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول: التقرير المرحلي الأول

١- في جلسة المجلس العامة (الختامية) ١٠٩٤ المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عرض الرئيس تقرير اللجنة الأولى للدورة باسم رئيسها، السيد مختار تيلويبردي من كازاخستان. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/59/SC.I/L.1 وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة غير الرسمية المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر الفرع أولاً - ألف).

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا

٢- في الجلسة العامة (الختامية) ١٠٩٤ أيضاً، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عرض الرئيس التقرير المقدم إلى المجلس من اللجنة الثانية للدورة، باسم رئيسها السيد أومونا همفري أورجياكو من نيجيريا. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الثانية للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/59/L.1/Add.3 وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر الفرع أولاً - باء).

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٣- اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١٠٨٨ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في إطار البند ١١(أ) من جدول الأعمال، مشروع المقرر المتعلق بأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة، الوارد في الوثيقة TD/B/WP/245 (انظر الفرع أولاً - جيم).

التقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٩١ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بتقرير أمانة الأونكتاد الوارد في الوثيقة TD/B/59/2 وبالبيانات التي أدلت بها الوفود.

التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الخامس والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٥- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٨٨، بالتقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، المقدم في دورتها الخامسة والأربعين (A/67/17)؛ نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية عن دورته السادسة والأربعين

٦- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٨٨ أيضاً، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته السادسة والأربعين (جنيف، ٢١-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢) كما ورد في الوثيقة ITC/AG(XLVI)/248. وقد عرض التقرير السيد فرانسيسكو بيريز غوردو (أوروغواي).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

٧- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٨٨، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر، بالاستنتاجات التي اتفقت عليها الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

في دورتها الحادية والستين، الواردة في الوثيقة TD/B/WP(61)/R.1، وأقر تلك الاستنتاجات. وأحاط المجلس علماً بأن تقرير الدورة الحادية والستين سوف يُستكمل بعد دورته المستأنفة التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وسيقدّم إلى الدورة التنفيذية السادسة والخمسين للمجلس.

٨- واعتمد المجلس أيضاً في جلسته العامة ١٠٨٨ مشروع المقرر المتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال الذي وافقت عليه الفرقة العاملة رسمياً في دورتها الثانية والستين المستأنفة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأقر الاستنتاجات التي اتفقت عليها الفرقة كما وردت في الوثيقة TD/B/WP/245.

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنفيذ الأمانة للدورات التدريبية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٣

٩- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٨٨، بتقرير الهيئة الاستشارية الوارد في الوثيقة TD/B/59/CRP.4/Rev.2. وانتخب المجلس في جلسته العامة ١٠٩٤ أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٣ على النحو التالي السيد يوري سيلينثال (إستونيا)، والسيد بوجمعة دلي (الجزائر)، والسيد شري بابو شيكيتان سيرفانسينغ (موريشيوس)، والسيد عبد الصمد منتي (جنوب أفريقيا)، والسيد ماونغ واي (ميانمار)، والسيد عبد الله ناصر مُسلم الرحبي (عمان)، والسيد رافيناتا ب. أرياسينها (سري لانكا)، والسيد ألفريدو سوسكوم (بنما)، والسيد أوليسس كانتشولا غوتيريس (المكسيك)، والسيد ماريو ماتوس (شيلي)، والسيدة غابرييلي بونر (ألمانيا).

تسمية المنظمات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

١٠- أحاط المجلس علماً بحذف اسم الاتحاد البرلماني الدولي من قائمة المنظمات غير الحكومية المتمتعة بمركز لدى الأونكتاد وإدراجه في قائمة المنظمات الحكومية الدولية باعتباره منظمة دولية للبرلمانيين ذات مركز مراقب (TD/B/EX(53)/8؛ المقرر ٥٠٦ (دت-٥٣)). وأحاط المجلس علماً بأن المنظمة الحكومية الدولية المسماة "المكتب الدولي للمنسوجات والملابس" لم يعد لها وجود.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

١١- وافق المجلس على طلي منظمة تنسيق عمليات التضامن ومساعدات الطوارئ والتنمية (TD/B/59/R.1) والوكالة الأفريقية للتنمية والتعاون (TD/B/59/R.2) المتعلقين بمنحهما صفة مراقب لدى الأونكتاد.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١٢ - وافق المجلس، في جلسته العامة ١٠٩٤ أيضاً، على الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ٢٠١٢ والجدول الزمني الإرشادي لعام ٢٠١٣، كما يرد في الوثيقة TD/B/59/CRP.1/Rev.2.

عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٣

١٣ - وافق المجلس على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٣ حسبما يلي: الاتحاد الروسي، وألبانيا، وألمانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبيرو، وبيلاروس، والجزائر، والسلفادور، وسويسرا، والصين، وفيت نام، وكوت ديفوار، وليسوتو، والمكسيك، ونيبال، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٤ - وأحاط المجلس علماً بأن ثلاثة تعيينات عن المجموعة باء لا تزال لم ترد بعد.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة (د-١٩)

١٥ - استعرض المجلس، في جلسته العامة ١٠٩٤ أيضاً، قائمة الدول الأعضاء في الأونكتاد. وترد قائمة الأعضاء المحدثة التي عرضت على المجلس في الوثيقة TD/B/INF.222.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٦ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٩٤ أيضاً، بأن الإجراءات المتخذة في دورته التاسعة والخمسين لا تترتب عليها أي آثار مالية.

اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

١٧ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١٠٩٤ أيضاً، تقرير المكتب بشأن وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس، كما يرد في الوثيقة TD/B/59/L.2.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للمجلس

١٨ - قرر المجلس، في جلسته العامة ١٠٩٤ أيضاً، أن يُنظر في هذا البند في إطار مشاورات الرئيس. وسوف يُصاغ جدول الأعمال المؤقت ويُعرض من أجل الموافقة عليه في الوقت المناسب.

١٩ - ووافق المجلس على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السادسة والخمسين، التي ستعقد في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

اعتماد التقرير

٢٠- في الجلسة العامة الختامية، عرض المقرر مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين، كما ورد في الوثائق TD/B/59/L.1 ومن Add.1 إلى Add.9، و TD/B/59/SC.I/L.1 والاستنتاجات المتفق عليها بشأن بندي جدول الأعمال ٥ و ٦ كما وردت في الورقات غير الرسمية المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والمقرر الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن البند ١٢(أ) من جدول الأعمال؛ والمقرر الوارد في الوثيقة TD/B/WP/245 المتعلق بالبند ١١(أ) من جدول الأعمال.

٢١- وطلب ممثلو المجموعات الإقليمية الثلاث، أثناء الجلسة العامة الختامية أيضاً، أن تُدرج بيانهم بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة في تقرير الدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية^(٢).

ثانياً - موجز الرئيس^(٣)

ألف - البيانات الافتتاحية

٢٢- أدلى المتكلمون التالية أسماؤهم ببيانات افتتاحية: السيد موثاي أنثوني ماروبينغ (ليسوتو)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين؛ والسيد حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة والفنون والتراث في قطر؛ والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل إندونيسيا، متحدثاً باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل جمهورية إيران الإسلامية، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل باراغواي، متحدثاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل الاتحاد الأوروبي؛ وممثل هنغاريا، متحدثاً باسم المجموعة دال؛ وممثل نيبال، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الصين؛ وممثل باراغواي، متحدثاً باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل سري لانكا، متحدثاً باسم مجموعة ال ١٥؛ وممثل المكسيك؛ وممثل سويسرا؛ وممثل تايلند؛ وممثل مصر؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل بربادوس؛ وممثل اليابان؛ وممثل تركيا؛ وممثل كوت ديفوار؛ وممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال وهو منظمة غير حكومية؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل المغرب؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل

(٢) يمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للأونكتاد على النسخ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود، مدرجةً بنمط PDF بالشكل واللغة اللذين وردت بهما (www.unctad.org/tdb59/statements). ويمكن أيضاً الاطلاع في الموقع الشبكي على الملفات الصوتية (باللغة الأصلية وبالإنكليزية) للبيانات العامة والبيانات المُدلى بها في الجزء الرفيع المستوى وخلافه (www.unctad.org/tdb59/audio). انظر الفرع ثانياً - لام.

(٣) انظر الحاشية أعلاه.

الاتحاد الروسي؛ وممثل تونس؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل جنوب السودان؛ وممثل إكوادور؛ وممثل السودان؛ وممثل مرصد أقل البلدان نمواً، وهو منظمة غير حكومية.

٢٣- وقال وزير الثقافة والفنون والتراث في قطر إنه فخور بمشاركته في عملية بناء توافق الآراء في إطار الأونكتاد الثالث عشر. ومضى يقول إن الأونكتاد يمكن وينبغي أن يكون مكاناً فريداً يسمح ببناء توافق الآراء والتعبير عنه وتبادل الأفكار وعرضها على الهيئات التفاوضية المختصة، ومن ثمّ المساهمة في زيادة الاتساق في الخطاب العالمي المتعلق بالتنمية. ولدى الرئاسة القطرية للمؤتمر عدد من التوقعات فيما يتعلق بالأونكتاد وهي: المساهمة بفعالية في الأعمال التحضيرية الفنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية واستعراضها بتحديد أهداف عالمية جديدة بشأن شمول النظام التجاري المتعدد الأطراف وبناء القدرات الاقتصادية الأساسية للتنمية الوطنية والمشاركة الهادفة في الاقتصاد العالمي، والاستمرار في طرح أفكار بشأن التغلب على الأزمة المالية العالمية والمساهمة في تنفيذ نتائج ريو+٢٠.

٢٤- وقال رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته إن عام ٢٠١١ كان عاماً بالغ الصعوبة وإن كان عاماً مرضياً. فقد أسفرت الأعمال التحضيرية المكثفة للأونكتاد الثالث عشر عن تكلل المؤتمر بالنجاح المبني على توافق الآراء. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يسترشد بمبادئ "الغيرية" و"التصرف السليم" للتصدي للتحديات الضخمة التي تواجهها المنظمة. ويشمل ذلك إبداء الرأي في المناقشة العالمية المتعلقة بإيجاد حل للأزمة المالية والاقتصادية، ومعالجة الهجرة وتأثيرها في التجارة والتنمية، والتركيز على المبادئ الاقتصادية الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون إغفال العامل الإنساني. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تتمكن المنظمة التي سيُحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في عام ٢٠١٤ من المساهمة في الخطاب الإنمائي العالمي على نحو يكون له أثر إيجابي على مسار التنمية.

٢٥- وقال رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين إن هناك الكثير مما ينبغي عمله في متابعة الأونكتاد الثالث عشر وولاية الدوحة. وحث جميع الأعضاء على المساهمة في ضمان تنفيذ الأعمال بكفاءة وفعالية بغية تحقيق نتائج سليمة فيما يتعلق بولايات المنظمة. غير أن الهدف الفوري هو تمكين الدورة الحالية للمجلس من تحقيق نتائج ناجحة ومفيدة.

٢٦- واستعرض الأمين العام للأونكتاد الاتجاهات الحالية في مجال الاقتصاد والتجارة والنظام التجاري، وهي الاتجاهات التي تبرر تدعيم دور الأونكتاد في مجال بناء توافق الآراء. وقال إن العولمة ستزداد لأن دعمها سيأتي من جميع أنحاء العالم، وليس فقط من الاقتصادات الأكثر تقدماً. وأوضح أن العوامل المساهمة في العولمة تشمل السعي للتغيير التكنولوجي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنترنت وتزايد الترابط الدولي. وذكر أن الشهور المقبلة ستكون حاسمة الأهمية حيث يُحتمل أن تلوح في الأفق أزمة مالية واقتصادية عالمية أخرى. وأكد أنه يولي أهمية كبيرة لمتابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التنظيم

والإدارة في الأونكتاد والاستنتاجات المتفق عليها التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية الأخيرة للمجلس. وأوضح أنه اتخذ عدداً من الخطوات لتحسين أداء الأونكتاد وأنه مستعد للإشراف على تنفيذ التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها في حدود الموارد المتاحة. وتعهد بتقديم الدعم الكامل لولاية الدوحة والإدارة القائمة على النتائج.

٢٧- وشدد عدد كبير من الوفود على أهمية دور الأونكتاد باعتباره جهة التنسيق في الأمم المتحدة التي تتولى المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وما يتصل بها من قضايا. ودعت بعض الوفود إلى تدعيم دور الأونكتاد في الحوارات الحكومية الدولية.

٢٨- وسلط عدد من المندوبين الضوء على الروابط بين التجارة وقضايا مثل البطء الاقتصادي العالمي، والتوظيف، وتقلبات أسعار الصرف، وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، وسياسات المنافسة والحوكمة الرشيدة.

٢٩- وأعرب عدد كبير من المندوبين عن قلقهم إزاء ممارسات الحماية التي زادت منذ بداية الأزميتين المالية والاقتصادية. وقالوا إنه ينبغي للأونكتاد تحليل تأثير هذه الممارسات وأعربوا عن دعمهم للتقدم في مفاوضات جولة الدوحة، وبخاصة جدول أعمال الدوحة للتنمية. وشملت المواضيع التي تناولتها المناقشات أهمية التصدي للتدابير غير التعريفية وتأثيراتها السلبية في صادرات أفريقيا وأقل البلدان نمواً بصورة عامة. وذكر أن الإجراءات المتخذة في هذا السياق ينبغي أن تُستكمل ببرامج للتعاون المتصل بالتجارة، بما في ذلك الإطار المتكامل المعزز والمعونة من أجل التجارة. وينبغي أن تهدف المساعدات التي يقدمها الأونكتاد إلى إزالة الحواجز غير التعريفية، وتبسيط المعايير والأنظمة التقنية وقواعد المنشأ وتنفيذ جميع الالتزامات والقرارات المتصلة بالمعاملة الخاصة والتمايزية لمنتجات أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً لتيسير عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٠- وقال أحد المندوبين إنه ينبغي للأونكتاد أن يساعد في تحديد دور الدول الأفريقية كدول ميسرة للتجارة بين البلدان الأفريقية. وأشار إلى ضعف الترابط داخل أفريقيا؛ وذكر أنه ينبغي حل مشاكل نقص البنى التحتية والنقل لضمان اندماج أفريقيا في التجارة العالمية.

٣١- وقال بعض المندوبين إن من المهم أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية غير الساحلية في الدعوة إلى تحسين سياسات العبور وتيسير التجارة في مناطقها.

٣٢- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد هو أكبر مساهم في أنشطة الأونكتاد التنفيذية وإنه ضاعف تبرعاته في عام ٢٠١١ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٠، ساعياً بصورة رئيسية لتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي.

٣٣- وأكد عدد من المتكلمين أهمية تحسين القدرات التكنولوجية وقدرات الابتكار في البلدان النامية لتيسير التنمية ومساعدة هذه البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال

بضعة متكلمين إنه ينبغي أن يكون في استطاعة أقل البلدان نمواً بصورة خاصة تسخير نقل التكنولوجيا لبناء قاعدتها التكنولوجية اللازمة لنجاح التنمية، وإن كان نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً يتقدم ببطء. وتحتاج هذه البلدان أيضاً إلى المساعدة للتمتع بفوائد المرونة التي يتيحها نظام جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيره من نظم حقوق الملكية الفكرية. وقال بعض المتكلمين إن تشجيع الاستثمار الأجنبي ينبغي أن يكون وسيلة لتحقيق جملة أمور من بينها نقل التكنولوجيا، وليس غاية في حد ذاته.

٣٤- وكان للأزمة المالية تأثير في جميع البلدان، وبخاصة الاقتصادات الضعيفة، بدرجات متفاوتة ولا يزال التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية هشاً. وأشار إلى انعكاس مسار تدفقات رؤوس الأموال، وهبوط التجارة، وتناقص أسعار السلع الأساسية، وبطالة الشباب، وتزايد الفقر باعتبارها من أهم التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية. وطلب عدد كبير من المتكلمين من الأونكتاد تعزيز أعماله المتعلقة بهذه الاقتصادات. وذكر أنه ينبغي للأمانة أن تساهم في تحويلها الهيكلي وتحقيق أقصى زيادة ممكنة في فرصها التجارية والاستثمارية، بوسائل منها التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب كعنصر مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب.

٣٥- وقال أحد المندوبين إن سوء إدارة النظام المالي الدولي قد عطل مسار النمو في عدد كبير من البلدان في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء العجز الشديد في الحسابات الجارية وتزايد الدين المحلي، بسبب شدة الاعتماد على الاقتراض المحلي واقترحت وفود أخرى أن يواصل الأونكتاد إجراء الدراسات المتعلقة بأثر الأزمة في الاقتصادات النامية وتأثيرات بعض السياسات الاقتصادية.

٣٦- وشدد عدد من المتكلمين على أهمية دور الدولة الإنمائية. ودعا بعض المتكلمين الأونكتاد إلى استكشاف سبل لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل وآليات تمويل جديدة توجه نحو البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، مع إيلاء الاهتمام اللازم للبعد الجنساني وتنمية القطاع الخاص.

٣٧- وأثنى بعض المندوبين على الأونكتاد لمعالجته الطرق التي يؤثر بها تفاوت الدخل في النمو الاقتصادي وللأفكار المطروحة لتحقيق تنمية أكثر شمولاً في تقرير التجارة والتنمية. وذكر أن تجربة السنوات الثلاثين الماضية قد أوضحت أن سياسات الإصلاح الهيكلي في العالم النامي قد عززت الاتجاه نحو زيادة التفاوت الذي أصبح سمة من سمات العولمة التي يقودها القطاع المالي. غير أن بعض المندوبين لم يؤيدوا التشكك الذي أبدى فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية وتأثيرها في النمو. وقال أحد المندوبين إن مشكلة خلق فرص العمل لا تقتصر على البلدان الأفريقية وحدها وإنما تشمل جميع البلدان.

٣٨- ودعا بعض المندوبين الأونكتاد إلى مناقشة إصلاحات النظام الاقتصادي الدولي الحالي ووضع ترتيبات مؤسسية داعمة لفترة ما بعد ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن

يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في رسم السياسات للتصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض سبيل التنمية. وثمة حاجة إلى نماذج تنمية جديدة لتهيئة بيئة مساعدة للبلدان النامية للاستفادة من المنافع التي يمكن أن تحققها التجارة الدولية في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة اجتماعياً.

٣٩- وأبرزت بعض الوفود الحاجة إلى تنفيذ ولاية الدوحة تنفيذاً كاملاً وقيام الأونكتاد بدور أكثر أهمية في تنفيذ نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية للأمم المتحدة. وشدد عدد من المتكلمين على مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، في سياق رصد أهدافه وإجراءاته وإعداد عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وطلب بعض المتكلمين من الأمانة مواصلة رصد برنامج عمل الماتي لصالح البلدان النامية غير الساحلية والمساهمة بدور نشط في البرنامج الذي يخلفه.

٤٠- وقال عدد من المندوبين إن إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح لتنفيذ ولاية الدوحة. وأكد عدد كبير من مندوبي المجموعات الإقليمية أن الجيل الجديد من سياسات الاستثمار ينبغي أن يكون مفيداً في تحقيق أهداف مثل زيادة التوظيف، ونقل التكنولوجيا بفعالية، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٤١- وأثنى بعض ممثلي المجموعات الإقليمية على الأونكتاد لأنشطته المتعلقة بالتعاون الستقي التي تركز على سياسات الاستثمار وأكدوا أنه ينبغي أيضاً تعزيز أهداف التنمية المستدامة بجذب الاستثمار الخاص وتحسين البنية التحتية العامة. وأكد عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثلو بعض المنظمات غير الحكومية، دور الاستثمار في بناء القدرات الإنتاجية الوطنية اللازمة لتحقيق النمو الشامل عن طريق استراتيجيات التنمية الصناعية وتنظيم المشاريع، وبخاصة برنامج إمبرتيك للأونكتاد. وطلب عدد من المندوبين من الأونكتاد أن يساعد البلدان الأفريقية في مجال الاستثمار لتحقيق النمو الشامل وزيادة فرص وصول الشركات الأفريقية إلى الأسواق. وفيما يتعلق بالسياسات الدولية، شجّعوا الأونكتاد على مواصلة أعماله المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية التي تراعي أيضاً احتياجات البلدان النامية. وقال بعض المندوبين إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل بشأن التكامل الإقليمي نظراً لارتباطه بسياسات الاستثمار.

٤٢- وأبرز بعض المندوبين، وبخاصة من أقل البلدان نمواً، أهمية الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية وسلاسل القيمة العالمية كوسيلة للتنمية. وشجّع أحد المندوبين الأونكتاد على مواصلة العمل مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لرصد الحمائية. كما أشار إلى ضرورة التعليم لتحسين سياسات التوظيف والتنوع الاقتصادي.

باء- الجزء الرفيع المستوى: النمو المؤدي إلى وظائف للحد من الفقر: ما الذي تستطيع أفريقيا تعلمه من المناطق الأخرى؟
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤٣- ركز الجزء الرفيع المستوى على كيفية تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي مع خلق فرص العمل ومواصلة الحد من الفقر. وبحث المتحاورون الدروس التي يمكن أن تستخلصها أفريقيا من تجارب بلدان ومناطق نامية أخرى فيما يتعلق بالنظام الأمثل لسياسات التجارة والتنمية والاستثمار والسياسات الاقتصادية الكلية لضمان النمو والتنمية بشكل مستدام.

٤٤- وسلّطت المناقشات الضوء على تعقيدات النمو والأداء الاقتصادي في أفريقيا. واعترف بأن موضوع الدورة لا يأتي في حينه فحسب بل هو أيضاً تحدٍّ ملحّ تواجهه القارة. وذكر أن أفريقيا تملك إمكانية التحول إلى قطب نمو في المستقبل، على الرغم مما تواجهه من قضايا وتحديات معقدة. وقد أجرت البلدان الأفريقية إصلاحات هامة على مستوى الاقتصاد الكلي. وباتت إصلاحات السياسات في أفريقيا أكثر وضوحاً وإن كان بدرجة أقل مما هو عليه الحال في مناطق نامية أخرى. غير أن أداء النمو المذهل في أفريقيا لم يؤدي إلى النتيجة المتوقعة من حيث خلق فرص العمل والحد بصورة كبيرة من الفقر أو تحسين مستويات المعيشة. واستطلع المتحاورون شتى التحديات المتعلقة بنمو أفريقيا، ومنها معدلات الزيادة السكانية المرتفعة التي فاقت معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتدفقات الاستثمارات في قطاعات لا يستطيع الفقراء الوصول إليها، وعدم إحراز تقدم تكنولوجي كبير وعدم ملائمة سياسات القطاع المالي الداعمة للفقراء.

٤٥- واعترف المشاركون في المناقشة بمعوقات الاقتصاد الكلي الرئيسية المؤثرة في نمو أفريقيا وتنميتها. وذكر أن أمانة الأونكتاد قد وجهت عدة مرات الانتباه إلى ارتفاع تكلفة التمويل، وبخاصة ارتفاع مستويات أسعار الفائدة، فيما يتعلق بالاستثمارات المنتجة التي تدعم عملية النمو في معظم البلدان الأفريقية. ولا تزال الفجوة بين معدل التضخم وسعر الفائدة واسعة، ما يجعل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة إلى حد يحول دون تحقيق المستثمرين أرباحاً مجزية من الاستثمار في بيئة تظل معادية. وقد أغفلت هذه القضية في برامج التكيف الهيكلي وغيرها من برامج الإصلاح. ولكي يكون النمو شاملاً ومستداماً، ينبغي أن يتمكن الناس من المشاركة في عائدات النمو عن طريق حدوث زيادة في الأجور الحقيقية على نحو يتفق مع زيادات الإنتاجية ويؤدي إلى ارتفاع دخل الأسر المعيشية.

٤٦- وحدد المحاورون والمشاركون في النقاش أوجه قصور هيكلية أخرى معوقة للنمو المولد لفرص العمل، ومن أمثلتها ما يلي:

(أ) نقص التحول الهيكلي والأنشطة الأعلى إنتاجية، مع زيادة الاعتماد على التجارة في السلع الأساسية؛

(ب) الشواغل المتعلقة بالإنتاج الغذائي والأمن الغذائي، وتفاقمها بسبب التحول المتعجل إلى النظم القائمة على الأسواق مع ضعف دور الدولة؛

(ج) انخفاض مستويات التجارة بين البلدان الأفريقية، على الرغم من الجهود المتعددة المبذولة لتحقيق التكامل بين البلدان على المستوى دون الإقليمي؛

(د) الأزمات العالمية المتعددة التي أدت إلى انكماش التجارة والتحويلات والمساعدات الرسمية والإنمائية وتفاقم تقلبات أسعار السلع الأساسية.

٤٧- واتفق المتحاورون على أن باستطاعة أفريقيا التعلم من المناطق الأخرى، لكنهم اتفقوا أيضاً على أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة للجميع. وعلى الرغم من عدم تجانس السياسات والتحديات، فإن التنمية الأفريقية يمكن أن تستفيد من تجارب المناطق الأخرى، مثلاً فيما يتصل بسياساتها القطاعية المتعلقة بالتصنيع، والتنمية الزراعية والخدمات؛ وتحسين دعم الدولة للتنمية القطاعية؛ ودور الصناعات الاستخراجية في ضوء الاعتماد على الموارد الطبيعية والصناعات القائمة على الموارد. وهناك حاجة أيضاً إلى نماذج للإدارة السياسية السليمة في مجال السلع الأساسية لخلق فرص العمل والحد من الفقر. وذكر أن هناك عدة طرق لتحسين استخدام الربح، بما في ذلك تقاسم الأرباح، واستخدام زيادات الربح في الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية.

٤٨- ويحاول الأونكتاد تشجيع زيادة الاستثمار في تنمية القدرات الإنتاجية. ودعا المتحاورون إلى اتباع سياسات لجذب تدفقات أعلى وأفضل للاستثمار الأجنبي المباشر، ويشمل ذلك التغييرات المؤسسية اللازمة لضمان نظام مالي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وسلط عدة متكلمين الضوء على ضرورة توجيه مزيد من الاستثمارات نحو الزراعة، نظراً إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يُفترض أن تغطي فجوة التمويل لكنها نادراً ما تكفي لجعل اقتصاد من أقل الاقتصادات نمواً ينمو بصورة مستدامة. لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس بديلاً للاستثمار المحلي الذي يتطلب بيئة مواتية. وستستمر الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى جانب المصادر المبتكرة لتمويل التنمية.

٤٩- وتشارك أفريقيا في زيادة التعاون بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار، ما أتاح الاستثمار خارج الصناعات الاستخراجية. ووافق الاتحاد الأفريقي على برنامج لتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة وزيادة الجاذبية الاستثمارية في المنطقة. غير أن خطة العمل تركز على الشواغل التقليدية للسياسة التجارية والوصول إلى الأسواق، دون التركيز على النحو المطلوب بشدة على أنواع المنتجات التي ينبغي إنتاجها وتصديرها.

٥٠- وظل الأونكتاد يدعو إلى النمو كعلاج للفقر المستمر. وعلى الرغم من حدوث قدر من النمو مؤخراً، لم يتحقق الكثير في مجال الحد من الفقر بسبب حدوث النمو في قطاعات لا يعمل فيها معظم الفقراء، مثل التعدين. ويكمن الحل في تحسين إنتاجية الزراعة، ما يسمح لأفريقيا

بالتغلب على اعتمادها على الواردات الغذائية وعدم البقاء في دائرة المستورد الصافي للغذاء، والتمتع بالأمن الغذائي وإنفاق النقد الأجنبي النفيس على السلع الاستثمارية بدلاً من الغذاء.

٥١- وتشمل الاستجابات السياساتية المتعددة الأخرى زيادة الاستثمار لمعالجة ضعف الإنتاجية الزراعية، ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية، وإقامة تكتلات تجارية إقليمية وزيادة التجارة الأفريقية. كما أن ربط نموذج النمو بالحد من الفقر مسألة أساسية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على أهمية عملية النمو، مقارنة بمعدل النمو نفسه.

٥٢- واعتبر متكلمون أن زيادة التنوع في قطاع السلع الأساسية من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج المزيد من السلع النهائية وإلى تنوع هذه السلع. وسيتيح ذلك أيضاً زيادة التجارة في الأسواق الإقليمية، وهو أمر يعوقه عدم التخصص وإنتاج سلع أولية متماثلة. وذكر أن الاستثمار في البنية التحتية وتنميتها ضروريان لكنهما غير كافيين لتعزيز التجارة الأفريقية وزيادة القيمة المضافة وتنوع التجارة. وينبغي أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب والتجارة الإقليمية جزءاً من الحل. فالتجارة داخل المنطقة الواحدة في القارات الأخرى تنبض بالحياة إلى حد يسمح ليس فقط بتيسير النمو والحد من الفقر بل أيضاً بمساعدتها في مواجهة الأزمة الحالية.

٥٣- وأشار إلى أن دور الدولة الإنمائية في رعاية عملية النمو حاسم الأهمية في صياغة توجيه السياسات في أفريقيا. وينبغي أن تتدخل الحكومات للحد من فشل الأسواق في القطاع المصرفي والقيام باستثمارات ضخمة في الزراعة والصناعة بغية خلق القدرات الإنتاجية وفرص العمل اللائق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الحكومات بتعبئة المصادر المحلية للإيرادات الضريبية بغية تقليل الاعتماد المفرط على المساعدة الإنمائية الرسمية غير المضمونة. وثمة حاجة أيضاً إلى تحويل مؤسسات البنية التحتية والمؤسسات الأخرى بعيداً عن أهداف الماضي الاستعمارية وتوجيهها نحو آفاق إقليمية جديدة.

جيم- الترابط: تنسيق تحفيز النمو العالمي (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٤- استعرض المجلس، في إطار هذا البند، حالة الاقتصاد العالمي الهشة والتحديات المستمرة التي تعترض تحقيق نهج أكثر فعالية لتنسيق التحفيز. وذكر أن ترابط عالم اليوم المعولم يتجلى ليس فقط في بدء الأزمة وانتشارها بل أيضاً في تجربة الانتعاش. وهناك تباطؤ في الاقتصاد العالمي الذي يواجه احتمالات جديدة لبطء أشد وطأة. والآثار الإنسانية الناجمة عن تزايد البطالة واستمرار الأزمة آثار بالغة الشدة، وتشير تجربة البلدان النامية التي عانت من الأزمات في العقود الأخيرة إلى خطر وجود "عقد ضائع" بل بالأحرى "جيل ضائع". ومن الأمور المثيرة للقلق أن الجهود الجارية لتحفيز الاقتصاد في معظم الاقتصادات المتقدمة غير فعالة بل تُحدث نتائج عكسية. كما تؤدي سياسات التقشف غير الملائمة وتأثير التفاوت المتزايد في الدخل إلى زيادة تعطيل الطلب المحتمل. وقد ظلت

الاقتصادات النامية محرك النمو منذ عام ٢٠٠٦ لكنها لا تستطيع الاستمرار في تحمل عبء الانتعاش العالمي.

٥٥- وذكر أن منطقة اليورو تثير القلق بشكل خاص بسبب وزنها في الاقتصاد العالمي وأهميتها المستمرة كسوق لعدد كبير من الاقتصادات النامية، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الاعتماد على الأسواق المحلية والإقليمية.

٥٦- وفيما يتعلق بآثار السياسات، ركّز النقاش على ست قضايا رئيسية على النحو التالي:

(أ) إن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من البلدان هو نتيجة للأزمة وليس سبباً لها. كما أن الجهود المبذولة لتوحيد الديون عن طريق التقشف المالي جهود غير رشيدة وتهدد بحدوث مزيد من عدم الاستقرار والهبوط الاقتصادي. وتكمن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي في وجود عجز في الطلب؛ ويؤدي التقييد المالي وإصلاحات سوق العمل إلى تفاقم هذا العجز؛

(ب) إن ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل يقوّض الجهود المبذولة لزيادة الطلب. وهناك ضرورة لاتباع سياسات لإعادة توزيع الدخل وسياسات داعمة، وبخاصة في بلدان الفئات المتقدمة. كما أن تحسين توزيع الدخل سيساعد في تنمية الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي زادت اعتمادها على الأسواق المحلية والإقليمية بالمقارنة مع الأعمام السابقة، لأن من شأنه توسيع تلك الأسواق والمساعدة في دعم النمو المتواصل والشامل؛

(ج) وتوضح المشاكل التي عانت منها منطقة اليورو أن اليورو لا يمكن أن يقوم بدور العملة الدولية والعملة الوطنية في آن واحد. ويمكن معالجة الأزمة في بلدان الأطراف بتدابير متنوعة تشمل خطة على غرار خطة مارشال لرفع الإنتاجية في تلك البلدان، وإعادة توازن الاقتصاد الألماني، والإعفاء من الديون، وإعادة هيكلة القطاع المالي بإنشاء مصارف أوروبية بدلاً من المصارف الوطنية، وإعادة توزيع الدخل والثروة. وعدم اتباع هذه السياسات قد يؤدي إلى انهيار اليورو؛

(د) وينبغي إصلاح قواعد التجارة الدولية بغية اتباع المبادئ التوجيهية للتجارة العادلة، وبناء القدرات، والقواعد المتوازنة والحوكمة الرشيدة. والاتجاه المتمثل في تشجيع التحرير الشرس للتجارة استناداً إلى حجج سلاسل القيمة العالمية لا يفيد البلدان النامية وينبغي إعادة النظر فيه. وهناك حاجة إلى بدء إصلاح للنظام المالي الدولي وجعله أكثر ديمقراطية وأقل عرضة لتقلبات أسعار الصرف؛

(هـ) وثمة حاجة إلى إجراء تحليل للمشاكل الاقتصادية العالمية يكون أكثر تركيزاً على التأثير الإنساني وأقل ضيقاً وتركيزاً على الأسواق، ووضع تصور لجهود التحفيز وتشجيعها. فالنماذج التقليدية التي تركز بصورة ضيقة على الأرباح لا تدرج

الجانب الإنساني وقد حان الوقت لمراعاة بعد حقوق الإنسان في أسواق العمل والإنتاج والتجارة؛

(و) وانتهى زخم الإرادة السياسية والتنسيق اللذين شهدتهما بداية الأزمة. وينبغي أن تدرك البلدان مرة أخرى أنها "جميعها في قارب واحد". ويمكن أن تكون الأمم المتحدة مركز تنسيق هاماً لجهود التعافي، لأنها وسيلة للتحدث بصوت واحد تستطيع كل البلدان، بما فيها البلدان الصغيرة، الانضمام إليه.

٥٧- وشملت النقاط الأخرى التي أثّرت في أثناء المناقشة نقطة تتعلق بكيفية التوفيق بين الجهود الرامية إلى زيادة الطلب من ناحية والإنتاج الأخضر والاستهلاك الأخضر من ناحية أخرى، وكيفية استمرار استفادة البلدان النامية بمواصلة جهودها من أجل التكامل المالي والنقدي الإقليمي، على الرغم من المشاكل الحالية التي تعاني منها منطقة اليورو.

دال- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول (البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٨- في اللجنة الأولى للدورة، أدلى ببيانات رسمية كل من: الرئيس، ونائب الأمين العام للأونكتاد، ومدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد، والوفود التالية: إندونيسيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ونيبال (باسم مجموعة أقل البلدان نمواً)، وموريشيوس (باسم المجموعة الأفريقية)، وباراغواي (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية)، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم المجموعة الآسيوية)، والاتحاد الأوروبي، وأنغولا، وتركيا، والصين، وبنغلاديش، ومرصد أقل البلدان نمواً. وكان المتحاوران في الدورة هما الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الدائم لنيبال.

٥٩- وركزت مداورات اللجنة على مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وتبادل المندوبون الآراء بشأن سبل ووسائل تعزيز دور السلع الأساسية وتحسين الإنتاجية الزراعية في إطار الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لتحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي الهيكلي في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التقدم نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بأكبر عدد ممكن من البلدان المنتمة إلى هذه الفئة. وفي هذا الصدد، أتاح الاجتماع فرصاً لبناء توافق الآراء بشأن التحديات والفرص والآفاق المتعلقة بتمكين نصف مجموعة أقل البلدان نمواً التي تضم حالياً ٤٨ بلداً من الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ - وهو إحدى الغايات المتفق عليها في برنامج العمل.

٦٠- وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن تقديرهم البالغ لأعمال أمانة الأونكتاد في مجال تنفيذ الإجراءات والالتزامات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل. وطلبوا من الأونكتاد

مضاعفة جهوده وتكثيف تعاونه مع الكيانات المعنية الأخرى بغية ترجمة رؤية برنامج العمل إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء رصد دقيق للتقدم نحو عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً على المستوى القطري ومساعدة أقل البلدان نمواً في إدراج أحكام برنامج العمل في صلب سياساتها واستراتيجياتها الوطنية. وطلب المندوبون من الأونكتاد أن يجري، استناداً إلى أعماله الأخيرة، دراسة مفصلة عن حجم تأثير الأزمات المتعددة على تنمية أقل البلدان نمواً وأن يوصي بطرق ووسائل لبناء قدرتها على المقاومة. وينبغي أن يقترح الأونكتاد أيضاً خيارات سياساتية للحد من تقلبات الأسعار، مع ضمان زيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية في الوقت ذاته. وينبغي تدعيم عمل الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والدين وتمويل التنمية. وفي هذا السياق، حث المتكلمون المانحين التقليديين وغير التقليديين على تقديم مساهمات مالية إلى صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً بغية المساعدة في تنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

٦١- وقال عدد كبير من المتكلمين إن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات إنمائية معقدة في الإسراع بالتنمية عن طريق ضمان نمو اقتصادي قوي ومتواصل ويستند إلى قاعدة عريضة مع زيادة فرص العمل والقيمة المضافة، وهي متطلبات أساسية للسماح لها بتحقيق هدف تمكين نصفها من الوفاء بمعايير الخروج من الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وحث بعض المتكلمين أقل البلدان نمواً وشركاءها الإنمائيين على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ مجالات الأولوية المتفق عليها من برنامج العمل بغية بلوغ الأهداف والغايات الواردة فيه - ومعظمها لا يمكن تحقيقه إلا ببناء القدرات الإنتاجية، وضمان التحول الاقتصادي الهيكلي، بما في ذلك تنويع السلع الأساسية وخلق فرص العمل، وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة. وذكر أن هناك حاجة إلى اتخاذ سياسات محلية ملائمة وتحسين تدابير الدعم الدولي لتيسير عملية خروج سلسلة. وشددت عدة وفود على أهمية اتباع نهج شامل في تنفيذ برنامج العمل. وسلطت الضوء على مساهمة قطاعي الزراعة والسلع الأساسية في بلوغ الغايات المحددة في برنامج العمل. وأكدت التأثير السلبي لتقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية على عملية التنمية في أقل البلدان نمواً والحاجة إلى اتباع سياسات للتنويع، بوسائل منها تحديث وبناء القدرات الإنتاجية.

٦٢- وظهر توافق في الآراء على أن هدف وفاء نصف العدد الحالي لأقل البلدان نمواً بمعايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ هو هدف طموح، نظراً لاعتمادها الشديد على السلع الأساسية وانخفاض إنتاجيتها الزراعية، بالإضافة إلى شدة تعرضها لتأثير الصدمات الخارجية وأزمات اقتصادات أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن ضعف القدرات الإنتاجية، مقترناً بعدم التنويع الاقتصادي والأزمات المتعددة الأخيرة يقوض آمال أقل البلدان نمواً في تحقيق التقدم الاقتصادي الهيكلي والوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وبينما ظلت الزراعة و/أو الصناعات الاستخراجية هي الدعامة الرئيسية لمعظم اقتصادات أقل البلدان نمواً، فإن مشهد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في العقد الأخير يظهر أن البلدان التي أحرزت

تقدماً ملموساً هي تلك البلدان التي تمكنت من الالتحاق بسلاسل القيمة في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، والتي حققت التنوع، وتمكنت من بناء قدرتها التكنولوجية وأحرزت تقدماً اقتصادياً هيكلياً عاماً.

٦٣- وقالت عدة وفود إن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تنهض بالمسؤولية الرئيسية عن تنميتها، بوسائل منها إدراج التزامات برنامج العمل في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، لكن دعم المجتمع الدولي حاسم الأهمية لتنمية هذه البلدان. وينبغي أن يشمل هذا الدعم جهوداً لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتحسين نوعيتها، وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق، لأن معظم هذه البلدان تعتمد على تلك الموارد في تمويل احتياجاتها الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك إعادة توازن للأولويات بين القطاعات الاجتماعية وقطاعات القدرات الإنتاجية، مع زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخيرة. وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، حثت الوفود البلدان المتقدمة والبلدان النامية ذات الاستطاعة على التنفيذ الفوري والكامل للالتزامات منح جميع منتجات أقل البلدان نمواً فرص الوصول إلى الأسواق بإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، وحثتها على إزالة الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق، بما في ذلك التدابير غير التعريفية وغيرها من الحواجز التجارية.

٦٤- وطلب المشاركون من أقل البلدان نمواً ضمان إدماج دور السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية. بما يتيح أقصى زيادة ممكنة في إمكانات القطاع ويجنبها تكرار ما شهدته العقد السابق من معدلات نمو تحققت دون تواكبها فرص عمل أو تحولات هيكليّة. وأشاروا إلى أن المطلوب هو اتباع نهج أكثر شمولاً يدمج منظوراً إنمائياً وعوامل إنمائية في دور ووظائف السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وينبغي لأقل البلدان نمواً أيضاً أن تبذل الجهود لزيادة دعم القطاع الزراعي بغية تعزيز نمو الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي وإدماج السياسات التي تشمل تغير المناخ في الاستراتيجيات القائمة على السلع الأساسية. وشجع بعض المندوبين حكومات أقل البلدان نمواً على تدعيم تعبئة الموارد المحلية والمؤسسات المحلية بغية تعبئة المدخرات الخاصة، وتحسين نظام التحصيل الضريبي، وتعزيز السياسات الحذرة لإدارة الموارد الطبيعية إدارة فعالة.

هاء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٥- كرّست الجلسة الصباحية لتقديم ومناقشة تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٢، الذي ركّز على مسألة التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وسلّمت معظم المجموعات الإقليمية على نطاق واسع بأهمية التقرير وبأنه جاء في الوقت المناسب في

أعقاب مؤتمر ريو+٢٠ وفي سياق المناقشة الجارية حالياً بشأن بناء الاقتصادات الخضراء وسبل الانتقال إليها.

٦٦- وأعد التقرير استناداً إلى تقرير العام الماضي الذي تناول أهمية وجود سياسة صناعية جديدة في أفريقيا، وسلط الضوء على حتمية أن تسلك أفريقيا مسار التحول الهيكلي من خلال التصنيع ليتسنى لها تعزيز الدخل، وتوليد فرص العمل، وتقليص أوجه الضعف حيال الأزمات، والحد من الفقر. لكن التحول الهيكلي يمكن أن يؤدي أيضاً إلى استخدام أكثر كثافة للموارد، الأمر الذي يمكن بدوره أن يتسبب في تأثيرات بيئية سلبية وفي استخدام غير مستدام للموارد. ويركز تقرير هذا العام على الكيفية التي يمكن بها لأفريقيا أن تجد حلاً لمعضلة الجمع بين السعي نحو التحول الهيكلي وتعزيز الاستدامة البيئية. ولعل الرسالة الرئيسية التي ينطوي عليها التقرير تكمن في أن أفريقيا يمكن أن تُوفّق في تجاوز هذه المعضلة من خلال اتباع استراتيجية تحول هيكلي مستدام تقوم على الفصل النسبي بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية الناتجة عن النمو.

٦٧- وأوضح عدة مشاركون أنه رغم أداء أفريقيا المذهل من حيث نسبة نموها الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية، فهي لا تزال تواجه تحديات هامة يتعين التصدي لها، ألا وهي بناء القدرات الإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي والطاقي، ومواجهة التقلبات في أسعار السلع الأساسية، والحد من ارتفاع نسب البطالة بين الشباب والفقراء. واعتبروا أن اعتماد أفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر يظل استراتيجية هامة في سياق التصدي لهذه التحديات.

٦٨- وهنأ العديد من المشاركين الأونكتاد على تقريره ونوعية تحليله، معبرين عن مشاطرتهم الرأي القائل بأن التحول الهيكلي المستدام يمكن أن يتيح إطاراً تنفيذياً وجيهاً يفيد البلدان الأفريقية في الانتقال نحو اقتصادات أكثر ملائمة للبيئة. وشددوا على أن مساهمة البلدان الأفريقية في تغير المناخ تبقى ضئيلة وأن البلدان المتقدمة ينبغي أن تسعى إلى بلوغ الفصل المطلق بين النمو والتأثير على البيئة مع دعم أفريقيا على صعيد التكيف مع تغير المناخ والدخول في مسار التحول الهيكلي المستدام. ويمكن لهذا الدعم المقدم من البلدان المتقدمة أن يتجسد في نقل التكنولوجيا، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وفتح أسواق بلدان الشمال، وبناء القدرات. واعتُبر أن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة هو الإطار التوجيهي الذي يحكم مختلف التزامات البلدان المتقدمة والنامية.

٦٩- وقال مشاركون آخرون إن التقرير كان صائباً في الإشارة إلى ضرورة معالجة المشاكل البيئية باعتبارها مشكلة تنمية، ودعوا الأونكتاد إلى مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ التوصيات السياساتية الواردة في التقرير. وإضافة إلى ذلك، ذُكر أن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية ينبغي ألا تتخذ ذريعة لتقليص المساعدات وكبح نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية. وأشار العديد من المشاركين إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب حتى وإن كان يتيح لأفريقيا التدريب والتكنولوجيا اللذين تحتاج إليهما لتعزيز

التحول الهيكلي المستدام، فمثل هذا التعاون ينبغي ألا يعتبر بأي حال من الأحوال بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب. ودعا بعض المشاركين الشركاء في التنمية إلى الوفاء بتعهداتهم المالية إزاء أفريقيا وأقل البلدان نمواً في إطار الآليات والاتفاقيات القائمة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومرفق البيئة العالمية. واعتُبر أن الأونكتاد ينبغي أن يواصل أبحاثه بشأن التحول الهيكلي المستدام وأن يوثق أفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة في مختلف المناطق كوسيلة لتعزيز تقاسم أقاليمي للنجاحات والدروس المستفادة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يستكشف الأونكتاد أيضاً السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز منتديات وآليات مثل "الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة" من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تأثيرها الإيجابي. وما فتئت الوكالة التايلندية للتعاون الدولي في مجال التنمية تقدم المساعدة الفنية وتتيح برامج التدريب في أفريقيا منذ عام ١٩٧٨ في مجالات مثل الزراعة، والصحة العامة، والري، وتربية الأحياء المائية، والسياحة المستدامة؛ وينبغي أن تعزز آسيا وأفريقيا تعاونهما في مجال التنمية المستدامة.

٧٠- وتسعى حكومة إثيوبيا إلى تعزيز النمو المستدام والمنصف، لا سيما من خلال "استراتيجيتها الخضراء" لمواجهة تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان عدم تثبيط البلدان الأفريقية بصورة منهجية عن اللجوء إلى الزراعة على نطاق واسع كوسيلة لزيادة الإنتاجية الزراعية. واتخذت حكومتا مصر والمغرب أيضاً خطوات لتعزيز التنمية المستدامة من خلال جهود مبدولة على النطاق الإقليمي. فعلى سبيل المثال، يقدم الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا الدعم إلى بلدان أفريقية أخرى من خلال تنظيم دورات تدريبية في عدد من المجالات، مثل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

٧١- وقال بعض المندوبين إن المجتمع الدولي بحاجة إلى ضمان ألا يؤدي اقتراح الدفع بأهداف التنمية المستدامة إلى صرف الجهود والاهتمام عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فأفريقيا ينبغي أن تطور نموذجها الخاص في مجال التنمية المستدامة على أساس يقوم على تولى بلدانها زمام أمورها بنفسها، ومع مراعاة خصوصيات البلدان الأفريقية وحاجتها إلى تحقيق القدرة على المنافسة الدولية. واعتُبر أنه من الضروري أن تحافظ أفريقيا على هامش سياسي لتحقيق النمو الأخضر، وأن يكفل المجتمع الدولي وجود أوجه مرونة في نظام حقوق الملكية الفكرية لضمان سرعة نقل التكنولوجيا.

٧٢- وأكد عدد من المشاركين دور الدول التنموية الفعالة في قيادة التحول الهيكلي المستدام. ودعوا الأونكتاد إلى تعزيز أعمالها بشأن موضوع الدولة كمحفز للتنمية، وبشأن مبادرات التكامل الإقليمي الجارية في أفريقيا، مثل الاتفاق الثلاثي لتحرير التجارة، ومنطقة التجارة الحرة القارية. وشملت القضايا الأخرى التي نوقشت مزايا تعزيز تفاوض الحكومات الأفريقية مع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات بشأن ريع الموارد وتحسين إدارة هذه

الريوع بشكل عام، وتعزيز البنية التحتية والتعاون الإقليمي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والأسواق المالية المحلية، ودعم تطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

حلقة النقاش

٧٣- خلال حلقة النقاش المعنونة "نحو التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا: التحديات والفرص"، أكد المشاركون من جديد أن النمو القائم في أفريقيا على السلع الأساسية وصادراتها لم يترجم إلى نتائج هامة على صعيد الحد من الفقر وتوليد فرص العمل والتحول المستدام، وأن التنمية الصناعية القائمة على اتباع سياسات في هذا المجال أصبحت مسلكاً أساسياً للقارة. ومع ذلك ينبغي ألا تهمل الزراعة كقطاع وألا تسمح البلدان الأفريقية بحدوث تحول هيكلي فيها يجلب عليها تأثيرات تضر بالبيئة.

٧٤- وليس ممكناً اعتبار الفصل المطلق بين النمو والتأثير على البيئة خياراً لأفريقيا، نظراً إلى أن للمنطقة احتياجات اقتصادية أساسية وملحة يلزم تلبيتها. ويجب أن تُعطى الدول الأفريقية مساحة للحاق بركب مستويات المعيشة في البلدان الأخرى، لكن ينبغي لها في الوقت ذاته أن تسعى إلى زيادة إنتاجية الموارد. ومع أن انتقال أفريقيا نحو اقتصادات أكثر ملائمة للبيئة من خلال التحول الهيكلي المستدام سيخلق الفرص، فلن يخلو الأمر من تحديات هامة لا بد من التصدي لها. وقدم المشاركون أمثلة على الكيفية التي يمكن بها لأفريقيا أن تجد مكانها في الاقتصاد العالمي الأخضر، وكيفية جعل الفصل النسبي بين النمو والتأثير البيئي مسألة ممكنة في أفريقيا، وكيفية تمكين البلدان الأفريقية من تحقيق قفزة تكنولوجية نوعية وبناء دول تنمية فعالة وتأمين التمويل لتحقيق تحولها الهيكلي المستدام.

٧٥- ويشكل "مسار النمو الجديد" في جنوب أفريقيا وبرنامج عمل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي القائم على خمس نقاط مثالين على الجهود الجارية لتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يُذكر أن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية يمكن أن يكون محركاً من شأنه تسريع وتيرة التحول الهيكلي في أفريقيا.

٧٦- وتواجه عملية تنمية قطاع الطاقة المتجددة في أفريقيا قيوداً تتعلق بمسائل تمويلية وتنظيمية، مثل استمرار دعم الوقود الأحفوري في البلدان الأفريقية. وحدد المشاركون عدداً من السياسات لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة منها الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري، ومعالجة أوجه قصور السوق من خلال تقديم حوافز ووضع أطر تنظيمية ملائمة، وتعزيز الهياكل الأساسية للأسواق والآليات التي تقوم على السوق، مثل السوق الأفريقي للكربون وآلية التنمية النظيفة، وزيادة الاستثمار العام في الطاقة المتجددة، وزيادة التعاون الإقليمي من خلال تقاسم السلطة على الصعيد الإقليمي.

٧٧- لقد كان تحقيق قفزات نوعية في مجال التكنولوجيا أمراً ممكناً في أفريقيا بالنظر إلى دخولها المتأخر إلى ميدان التصنيع. فعلى سبيل المثال، تعدّ مصاهر الألمنيوم في أفريقيا من بين

الأكثر كفاءة في العالم بفضل مرافقها الإنتاجية الجديدة التي استفادت من أحدث التقنيات في هذا المجال. وتتلقي البلدان الأفريقية حصة متزايدة من الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة. وتمثل إمكانات توفير الطاقة مجاًلاً لا يستهان به. فعلى سبيل المثال، في السنغال، تشير التقديرات إلى أن استبدال ١٠٠ في المائة من المصاييح المتوهجة بمصاييح فلورية متضامّة، بتكلفة تقدر بـ ٥٢ مليون دولار، من شأنه أن يزيد من وفورات الطاقة سنوياً بـ ٧٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، ثبت أن الاستثمارات الرامية إلى زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة تكتسي فعالية في الحد من الفقر في الريف تعادل ضعف فعالية الاستثمار في أي قطاع آخر، وأن الممارسات الزراعية المستدامة يمكن أن تزيد إنتاجية المزارع الصغيرة بنسبة ٧٩ في المائة في المتوسط. وأبرز المشاركون مبادرات سياساتية ناجحة في مجال التحول الهيكلي المستدام شهدتها جنوب أفريقيا وإثيوبيا والسنغال وأوغندا ومصر وكينيا والمغرب وناميبيا وغانا.

٧٨- وشملت القضايا الأخرى التي أثّرت خلال المناقشات مسألة كيفية تأثير شروط التبادل التجاري الراهنة المتعلقة بأفريقيا على حوافز التحول الهيكلي المستدام، وشملت أيضاً الدروس المستفادة من آليات التمويل البيئية القائمة، والكيفية التي يمكن بها لهذه الآليات أن تكون مفيدة لأفريقيا، فضلاً عن الدور الذي يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤديه في تمويل التحول الهيكلي المستدام. ولم تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في قطاع الطاقة، على سبيل المثال، سوى نسبة ٢ في المائة من المساعدة المقدمة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، مما يشير إلى ضرورة تغيير نسق تخصيص المساعدات. وأعرب بعض المشاركين عن خشيتهم من ألا يكفي إيجاد الحوافز في حد ذاته لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص المحلي في مجال الطاقة، ما دامت الربحية تظل المحفز الرئيسي للقطاع الخاص. ومع ذلك، ذهب البعض إلى أن عائد مشاريع الطاقة المتجددة يمكن في بعض الحالات أن يكون مرتفعاً بما يكفي لجذب الاستثمارات الخاصة، وأن حدوث مزيد من التراجع مستقبلاً في تكاليف اقتناء ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة من شأنه أن يزيد من جاذبية الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة. وشدد عدد من المشاركين على الدور الحاسم للدولة في تعبئة الاستثمارات، ودعوا إلى استكشاف الاعتماد على تعبئة الموارد المحلية كمصدر للتمويل.

٧٩- وتساءل عدد من المشاركين عما إذا كانت هناك تقديرات متاحة تبين تكاليف تحقيق التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا. واعتبر بعض المشاركين أن تحديد هذه التكاليف قد يكون أمراً من الصعب بلوغه في مرحلة تسبق التحول، وأنه ينبغي بدلاً من ذلك توخي تحديدها على أساس مستمر. واعتُبر أن تحقيق التحول الهيكلي المستدام مسألة تتطلب نهجاً تدريجياً بدلاً من النقلة المفاجئة. وأشار المشاركون آخرون إلى أن أفريقيا ينبغي ألا تحشى السير في عملية التحول الهيكلي المستدام بسبب التكاليف، لأن النمو غير المستدام سيكون أكثر كلفة في المدى الطويل ولأن الهدفين المزدوجين المتمثلين في التحول الهيكلي والاستدامة

البيئية أمران لا ينفصلان. فالعالم ينبغي أن يشهد نقلة في أنماط التفكير نحو التسليم بأن الاقتصاد ما هو إلا نظام فرعي من نظام الأرض.

واو- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨٠- دارت مداولات المجلس حول موضوعين هما: القضايا الرئيسية الناشئة من النظام التجاري الدولي وتأثيرها في التنمية الشاملة؛ ونتائج مؤتمر قمة ريو+٢٠ المعقود مؤخراً وانعكاساته على التجارة والتنمية. وشهدت المداولات عروفاً قدمها الأمين العام للأونكتاد؛ والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ ومدير إدارة التجارة الدولية بالبنك الدولي؛ ومديرو شعب التجارة في اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وكبار موظفيها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ ومدير إدارة التجارة والسياسات باللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية؛ والممثل الدائم للبرازيل لدى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛ والمستشار الأقدم بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة؛ ومدير التنمية المستدامة بمجموعة إي إف روشيه ومدير مؤسسة إي إف روشيه. وقُدمت مساهمات أيضاً من منسق منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة وكبار موظفي الأونكتاد. وأدلى ممثلو الدول الأعضاء التالية ببيانات: إندونيسيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والجمهورية الدومينيكية (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والفلبين، وهندوراس، والجزائر، وكوبا، وبنغلاديش، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وباراغواي. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: معهد جنوب وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية، وشبكة العالم الثالث، ومركز البحوث الاقتصادية وبحوث السياسات/"علما لنا ليس للبيع". وتولى إدارة النقاش مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية بالأونكتاد.

٨١- وذكر أن قوة التجارة كمحرك للنمو والتنمية والحد من الفقر قد تجلّت في العقود القليلة الماضية. وبرزت البلدان النامية كمصدر رئيسي للتجارة والنمو وساهمت في الزيادة القوية التي شهدتها التجارة العالمية. غير أن التعافي من الأزمة ظل بطيئاً وهناك احتمالات كبيرة لحدوث تدهور. وقيل إنه حتى التجارة بين بلدان الجنوب تشهد نشاطاً أقل مما كانت عليه. واشتدت حالة عدم اليقين التي تُخيم على آفاق النمو في السنوات القادمة. وتشير التوقعات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية إلى أن معدل نمو التجارة في عام ٢٠١٢ سيبلغ ٢,٥ في المائة بدلاً من ٣,٧ في المائة، كما كان متوقعاً من قبل. وإذا ما تفاقمت الأزمة بتناقص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة على المستوى العالمي، فإن ذلك سيشكل خطراً على بعض المكاسب الإنمائية التي تحققت في السنوات الأخيرة. وهناك حاجة ملحة لأن يستمر التركيز على تمكين البلدان النامية من استخدام التجارة سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

٨٢- وأشار إلى أن حجم سلاسل القيمة العالمية ونطاقها وتعقيدها وسرعة انتشارها على نحو لم يسبق له مثيل، جميعها عوامل تُحدث تغييراً في طبيعة التجارة ("التجارة في المهام"). واتفق المشاركون على أن هناك تغييراً يحدث في اتجاهات التجارة نحو تعميق مشاركة البلدان في سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية وتخصّص هذه المشاركة. ولهذا التغيير انعكاسات تتعلق بأنسب الطرق لزيادة مساهمة التجارة في النمو والتنمية إلى أقصى حد ممكن. واتفق عدد من المشاركين على أن هناك تحدياً خاصاً تواجهه البلدان ويتعلق بكيفية تطوير مشاركتها في المهام التي تحقق قيمة مضافة أعلى، وكيفية تحسين الإنتاجية وزيادتها. وأشار إلى أن تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية يبرز الحاجة لأن تُعيد الحكومات التفكير في أنسب طرق للسعي للنمو الذي تقوده التجارة. ويمكن أن تساعد سلاسل القيمة العالمية في إدماج البلدان في شبكات التجارة، وخلق فرص العمل وتطوير التكنولوجيا والمهارات. ولكن ليس من المفترض أن تنشأ جميع الفوائد تلقائياً، أو توزّع بالتساوي فيما بين البلدان، نظراً لأن بعض هذه البلدان قد تكون حبيسة أنشطة منخفضة القيمة المضافة. ومن هنا تأتي ضرورة التأييد في السياسات والتدابير، إلى جانب ضرورة التعاون الإنمائي الدولي، وتعاون القطاع الخاص لضمان إدماج البلدان النامية في الإنتاج والتجارة اللذين يتميزان بسلاسل قيمة أعلى، والاستفادة من زيادة المكاسب الاقتصادية والتجارية.

٨٣- وتشمل السياسات الرامية إلى مواجهة هذه التحديات تشجيع التنويع في السلع والأسواق على نطاق أوسع لمساعدة البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بصورة خاصة. ومن هنا تأتي أهمية "التدخل الحكومي البارع" الذي يمكن أن يتخذ شكل التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في البنية التحتية، وتخفيض تكاليف المعاملات والتجارة، واتباع سياسة نشطة في مجال العمل لتعزيز القدرة التنافسية. كما أن التعاون الدولي أساسي لمعالجة تكاليف التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية معالجة شاملة. وينبغي أن تكون هناك شبكات أمان اجتماعي مصاحبة للاقتصاد المتزايد الانفتاح والتكامل.

٨٤- وأشار إلى أن تخفيض تكاليف التجارة بالغ الأهمية للتجارة في سياق سلاسل القيمة العالمية. ويتطلب ذلك اتخاذ التدابير لتخفيض تكاليف المعاملات الناجمة عن المعوقات المادية والتنظيمية والمؤسسية في سلاسل التجارة والنقل. ومن شأن تيسير التجارة، بمعالجة الإجراءات الجمركية وتحسين لوجستيات التجارة، والقدرة على الاتصال وشبكات النقل (عن طريق ممرات النقل على سبيل المثال) وتعزيز التكامل الإقليمي، أن يساهم بدور كبير، وبخاصة في أفريقيا والبلدان النامية غير الساحلية حيث تكون تكاليف التجارة مرتفعة عادةً. وتشير دراسة حديثة للبنك الدولي إلى أن كل دولار يُستثمر في تيسير التجارة وإدخال تحسينات تنظيمية، تقابله زيادة في التجارة بمقدار ٧٠ دولاراً. وشُدّد على أهمية الخدمات في تيسير التجارة في سياق سلاسل القيمة العالمية وتحسين الإنتاجية بصورة عامة، وفي إتاحة فرص لتحقيق قيمة مضافة أعلى، وبخاصة في الخدمات الوسيطة، مثل البنية التحتية والنقل والخدمات التجارية والمهنية.

٨٥- وأشار إلى أن استمرار معدل البطالة المرتفع يمثل اختباراً لتصميم بلدان كثيرة على ترك أسواقها مفتوحة. وذكر أن استمرار الزيادة في تدابير تقييد التجارة أمر يبعث على القلق البالغ. وقد ظهرت أيضاً مجالات جديدة للخلافات التجارية، مثل الحواجز غير التعريفية، بما فيها التدابير الصحية والتدابير المتعلقة بالصحة النباتية والحواجز التقنية والقواعد المتصلة بالتجارة أو القواعد البيئية أو الخاصة، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف وسياسات التصدي لتغير المناخ. وينبغي أيضاً عدم تجاهل القضايا التجارية التقليدية التي تهم البلدان النامية بصورة خاصة، مثل الحواجز على الحدود والإعانات. وذكر أن رصد هذه التدابير من جانب الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أمر مفيد لإبقائها تحت السيطرة.

٨٦- وكان هناك اتفاق عام على أنه مع تناقص الحواجز التجارية التقليدية تتزايد أهمية التدابير غير التعريفية، وبخاصة تلك التدابير المؤثرة في التجارة في سياق سلاسل القيمة العالمية السريعة التأثير بالتكاليف بصورة خاصة. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تؤثر التدابير غير التعريفية في نسبة تتراوح بين ١٥ و ١٨ في المائة من القيمة الإجمالية للصادرات - أي نحو ٣٠٠ مليار دولار؛ ومن ثمّ فهناك حاجة ملحة للتصدي لهذه التدابير. واتفق معظم المندوبين على أنه قد تكون لهذه التدابير أغراض مشروعة، لكن عدداً من المندوبين قال إن بعض التدابير يمكن أن تكون بمثابة حماية مستترة. ودعت بعض البلدان إلى زيادة الشفافية، وإلى اتباع نهج قائم على التعاون والتشاور للتصدي لعناصر التدابير غير التعريفية المعوقة للتجارة. وذكر البعض أن زيادة الشفافية ضرورية للوقوف على التدابير المتخذة، بغية حل إحدى المشاكل الرئيسية وهي عدم توافر البيانات. وذكر أن الأونكتاد، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، قد عالج هذه الثغرة بإطلاق مبادرة الشفافية في التجارة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة. وشجع الممثلون الأونكتاد على دراسة عمليات وضع المعايير لتيسير مشاركة البلدان النامية فيها.

٨٧- وأشار إلى أن النظام التجاري المتعدد الأطراف لا يزال ركناً أساسياً في الإدارة الاقتصادية العالمية. وذكر أن المأزق الذي تشهده مفاوضات جولة الدوحة يثير قلق الجميع. ولكي تتوافر لتحرير التجارة مقومات البقاء ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بالكامل عدم تماثل البلدان في الهياكل والقدرات التجارية، لتمكين اقتصاداتها من النمو والتطور على أساس مستدام. وينبغي أن تحظى القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً باهتمام كافٍ لضمان فعالية تنفيذ وتفعيل الالتزامات القائمة، مثل الالتزامات المتعلقة بآتاحة الوصول إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم الجمركية ولنظام الحصص والإعفاءات المتعلقة بخدمات أقل البلدان نمواً.

٨٨- وتساءل بعض المندوبين عن كيفية إدارة التجارة وموقعها في البناء الاقتصادي العالمي المتسق والشامل لضمان مساهمتها في خلق فرص العمل وتعزيز القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وأشار إلى أهمية تشجيع زيادة الاتساق في رسم السياسات

الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الاتساق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية. وهناك حاجة أيضاً لجعل التجارة أكثر دعماً للفقراء، وبخاصة تمهيداً لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. وينبغي معالجة هذه الأهداف في السياق الأوسع للخطاب العالمي والإجراءات العالمية المتعلقة بالتنمية. ويمكن القيام بمبادرات جديدة لتعزيز توافق الآراء والتعاون على المستوى الدولي والحفاظ على تعددية الأطراف. وذكر أن الأمم المتحدة والأونكتاد يقومان بدور هام باعتبارهما الهيئتين العالميتين الوحيدتين الموكلت إليهما معالجة القضايا الرئيسية.

٨٩- وفي ظل المأزق الذي تشهده العملية المتعددة الأطراف، وانتشار سلاسل القيمة العالمية، تسارعت الخطى نحو المبادرات الثنائية والإقليمية الساعية لتدعيم بيئة التجارة الحرة بتجاوز التعريفات ومعالجة الحواجز غير التعريفية والقضايا الداخلية مثل الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية وتيسير التجارة. وعمدت مختلف المناطق بصورة متزايدة إلى وضع نموذج للاتفاقات الإقليمية، وشرعت في توسيع وتوحيد الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة، مثلما حدث في أفريقيا حيث تمت الموافقة على خطة عمل لإنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى القارة لتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة. ويشير ذلك إلى ضرورة زيادة الاتساق بين النهج المتعدد الأطراف والنهج الإقليمي. ومن التحديات الهامة التي تواجهها معظم المناطق التحدي المتعلق بكيفية إيجاد سبل لتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة. وكثير من المناطق النامية، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، متخصصة على وجه العموم في إنتاج المواد الخام. ووفقاً لدراسة حديثة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبدو أن نمو التجارة داخل منطقة اللجنة يعزز التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدعيم التجارة مع بلدان الجنوب الأخرى، مثل الهند، يمكن أن يكون أشد تأثيراً من التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

٩٠- وعلى الرغم من أن نتائج ريو+٢٠ لم تكن مرضية تماماً للكثيرين، فإنها حددت برنامجاً للتدابير الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وضرورة الاقتصاد الأخضر التي يملئها العلم والفوائد الإنمائية المحتملة ستؤثر تأثيراً متزايداً في التجارة والإدارة الاقتصادية العالمية، من زاوية تحقيق الاتساق الدائم بين النظام التجاري ونظام الإدارة البيئية. واعتُبرت التجارة محركاً للتنمية والنمو ورُئي أنها ينبغي أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وعلى الرغم من مساهمة عدد من التدابير المتصلة بالتجارة في تحقيق الهدف، مثل مواصلة فتح أسواق السلع والخدمات البيئية، فمن المهم ألا تكون هذه التدابير بمثابة حمائية مستترة أو تؤدي إلى توزيع غير متوازن للتكاليف والفوائد.

٩١- ويمكن أن يتيح الأونكتاد حيزاً مؤسسياً للنظر في بعض هذه القضايا وفقاً للفقرة ١٨(ب) من ولاية الدوحة ووفقاً لأحكام أخرى مثل الفقرتين ٥٦ و٥٨ من "المستقبل الذي نصبو إليه" (الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠). وسيُطلق الأونكتاد في هذا السياق منتدى الاقتصاد الأخضر ويجري استعراضات لسياسات الاقتصاد الأخضر بناء على

طلبات محددة من البلدان. وشدد المندوبون على أهمية بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، حتى يتسنى لها الاستفادة من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ومع ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان التكاليف المحتملة في أفريقيا مثل المخاطر الكامنة في تحويل استخدام الأراضي من الإنتاج الغذائي إلى إنتاج الوقود الحيوي.

٩٢- وأشار إلى أن السياسة البيئية وسياسة المنافسة متكاملتان، وتسعى كل منهما لمعالجة فشل السوق وزيادة الرفاه الاجتماعي. وهناك حاجة لضمان زيادة الاتساق بين هاتين السياستين. ويساند الأونكتاد البلدان في جهودها الرامية إلى استعراض مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية المستهلك وهي المبادئ التي تعالج أيضاً الاستهلاك المستدام الذي يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية أكثر استدامة. وللمفاوضات والاتفاقات التجارية انعكاسات مباشرة على جهود البلدان الرامية إلى تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وخير مثال على ذلك هو مؤتمر قمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي قررت الدول المشاركة فيه تخفيض التعريفات بنسبة ٥ في المائة أو أقل فيما يتعلق بعدد من السلع البيئية. وقال بعض المندوبين إن الاقتصاد الأخضر يمثل فرصة لقطاع الأعمال نظراً لاتساقه مع الحاجة إلى إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة ومع توقعات المستهلكين في الوقت ذاته. وذكر في هذا الشأن أن هناك مجاًلاً لتعميق التعاون بين الأونكتاد والقطاع الخاص. ويرى القطاع الخاص أن على الأونكتاد دوراً هاماً ينبغي أن يؤديه في توفير محفل لتشجيع التعاون بين العناصر الفاعلة بغية تحسين فهم الروابط القائمة بين الصناعات والتنوع البيولوجي، وتبادل الخبرات.

زاي- استراتيجيات التنمية في عالم معولم: الحد من التفاوتات من أجل تنمية متوازنة ومستدامة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٩٣- ركزت مناقشات الجلسات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال على مشكلة تزايد تفاوتات الدخل ومسألة أوجه ارتباط هذه التفاوتات بالنمو، لا سيما في سياق الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الراهنة. فمسألة التفاوتات شاغل رئيسي ليس فقط من منظور أخلاقي واجتماعي وإنما أيضاً بسبب تأثيرها على الأداء الاقتصادي. وقد أهملت لعدة سنوات، لكنها اليوم أصبحت في صميم الحوار الاقتصادي في العديد من البلدان. وأشار أحد المتحدثين إلى وجاهة طرح المسألة للنقاش في الأونكتاد، ما دام أنها كانت سبباً أساسياً في إنشائه. وشكك عدة متحدثين في النظريات التي تعتبر أن تزايد التفاوتات هو نتيجة حتمية للتغير التكنولوجي أو للتوسع في التجارة العالمية، بالنظر إلى ضعف الأدلة التجريبية التي تقوم عليها تلك النظريات، ورفضوا الفكرة المقترنة بذلك ومفادها أن "لا شيء ينبغي عمله" في هذا الصدد.

٩٤- وقد ساعدت العولمة في سد فجوات الدخل فيما بين الدول، على الرغم من أن بعضها فشل في الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي ولم يساير الركب. ومع ذلك، اتفق المتحدثون والمندوبون على أن اتجاه تزايد التفاوتات الذي شهدته العقود الثلاثة الأخيرة، لا سيما في البلدان المتقدمة، يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد العالمي. وأسباب تزايد التفاوتات متعددة وتختلف من بلد إلى آخر. وتشمل تلك الأسباب تغير الأنظمة المالية العالمية، وتعزيز قوة القطاع المالي، والعولمة، ونقل أنشطة الشركات إلى مناطق أخرى، وصعود قوى اقتصادية، وتنفيذ سياسات تقوم على الليبرالية الجديدة. وكان هناك اتفاق واسع على أن تحسين الحوكمة المالية على الصعيد العالمي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في الحد من التفاوتات.

٩٥- وأكد المشاركون في النقاش وعدة مندوبين أن بعض البلدان النامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية، قد نجحت في تجنب الآثار التوزيعية السلبية في السنوات الأخيرة. واكتست السياسات الداعمة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والأجور أهمية خاصة في هذا السياق، يضاف إليها السياسات المالية والصناعية المحددة الأهداف التي ترمي إلى ضمان أن يُستخدم داخل البلد معظم الدخل المترتب على نشاط يجري في ظروف خارجية أفضل.

٩٦- وأظهرت الأدلة التجريبية أن الفكرة القائلة إن خفض الأجور هو الحل لمستويات البطالة المرتفعة فكرة خاطئة من أساسها. فمستويات البطالة المرتفعة حالياً ليست نتيجة للأجور العالية وإنما لأجور لا تساير نمو الإنتاجية. وكانت النتيجة أنه خلال الانكماش، تراجع الطلب وخفضت الأسر استهلاكها، واقترن ذلك بتأثير على توقعات أرباح الشركات، وبالتالي على مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

٩٧- وأصبحت تفاوتات الدخل أكثر بروزاً مع الأزمة، الأمر الذي عرّض النموذج الاجتماعي للخطر في كثير من أنحاء العالم. فقلّصت الأجور، لا سيما في قطاع الصناعة، وتضرر من ذلك في المقام الأول العمال الأقل تأهيلاً؛ ونُقلت وظائف إلى الخارج؛ وتسببت المناورات المالية وفقاعات المضاربة في أزمات كان لها التأثير الأكبر على الفئات الأكثر ضعفاً. وترتب على مشكلة ارتفاع نسب البطالة عواقب وخيمة لحقت التماسك الاجتماعي ومن شأنها أن تؤدي إلى صراعات سياسية واجتماعية. وأثار المتحدثون وكثير من الوفود على وجه الخصوص شواغل جوهرية تتعلق بالمستويات العالية للبطالة بين الشباب. وينجم عن هذه البطالة أن الشاب يواجه عقبة منذ الانطلاق قد ترافقه نتائجها طوال حياته المهنية. ويمثل ذلك أيضاً هدراً للموارد لأن الاستثمار في التعليم يصبح غير مربح. ومع ذلك، أكد العديد من المتحدثين الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في تقليص تفاوتات الدخل. ويمكن للبطالة، لا سيما بطالة الشباب، أن تؤدي أيضاً إلى هجرة الأدمغة وهو ما قد يجمع المناطق الأقل نمواً أو البلدان التي تمر بأزمات من اللحاق بالركب بسبب إقدام العمال من ذوي المهارات العالية على ترك وطنهم وبالتالي فقدان مشاركتهم في تعزيز المؤسسات المحلية.

٩٨- وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن السبيل إلى الخروج من الأزمة والحد من البطالة يمر عبر النمو الاقتصادي وليس من خلال تدابير التقشف المالي أو تقليص الأجور أو إضفاء المرونة على الأسواق. ومن الضروري إعادة بناء المؤسسات بصورة جذرية. وشدد جميع المتحدثين على ضرورة توزيع مكاسب النمو الاقتصادي بين رأس المال والعمل على أساس عادل. فالحفض الطويل الأجل لحصة الأجور من الدخل، وهو أمر جُرب بعد عام ١٩٨٠ في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان استراتيجية فاشلة. ويبدو أن قدرًا أقل من التفاوتات في هياكل الأجور يرتبط بانخفاض البطالة. وكان هناك توافق واسع على أن تحقيق التنمية الشاملة للجميع أمر يتطلب تدخل الحكومة، حيث إن السوق وحدها لا يمكن أن تحل مشكلة التفاوتات وارتفاع نسب البطالة. وقال عدد من المتحدثين إن تحديد الحد الأدنى للأجور والتركيز على التفاوض الجماعي وسيلتان جيدتان لمعالجة مسألة التفاوتات. ومن الأهمية بمكان لضمان أن تقوم المنافسة على مكاسب الإنتاجية وليس على خفض الأجور أن تحدد الأجور على مستوى الاقتصاد وليس على مستوى فرادى الشركات. وإضافة إلى ذلك، يتطلب إحلال ظروف عادلة في هذا الصدد وجود تعاون دولي معزز ونظام دولي معقول يحكم القطاع المالي وأسعار صرف.

٩٩- وشمل النقاش أيضاً قضايا التفاوتات الإقليمية والهجرة. وفيما يتصل بالتأثير المحتمل لذلك على مستويات الأجور والبطالة، أقر المتحدثون بأهمية تجنب خفض مستويات الأجور في المناطق الأكثر ثراء لمطابقتها مع الأجور في المناطق الأشد فقراً، مشددين على دور إقرار حد أدنى للأجور. ومن شأن التحويلات الإقليمية أن تخفف التفاوتات بين الأقاليم، كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي. لكن أحد المتحدثين تساءل، فيما يتعلق بحالة الاتحاد الأوروبي، إن كانت الميزانية الأوروبية كافية. وعلاوة على ذلك، تطرق النقاش إلى أهمية ألا يشمل التحليل البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية فحسب، وإنما البعد البيئي أيضاً، الذي يبدو مهماً نتيجة للأزمة المالية العالمية. فبصرف النظر عن الحلول القصيرة الأجل، يمكن للبحث عن مخرج من الأزمة أن يكون فرصة لإيجاد استراتيجيات مناسبة تتيح تجنب العودة إلى مسارات السابق غير المستدامة. واتفق المشاركون بصفة عامة على أن العالم سيدفع ثمناً باهظاً في المستقبل إذا فشل في معالجة القضايا البيئية الملحة.

حاء- الاستثمار من أجل التنمية: نحو جيل جديد من السياسات الاستثمارية من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة (البند ٩ من جدول الأعمال)

١٠٠- ناقشت الدورة الاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية والعالمية وإطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة الذي اعترفت الدول الأعضاء بأنه أداة حاسمة الأهمية لتنفيذ ولاية الدوحة.

١٠١- وبعد الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها السيد يوري سيلينثال، رئيس مجلس التجارة والتنمية، قدم السيد جيمس زان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد، موجزاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢. وتحدث المتحاورون وفقاً للترتيب التالي: السيدة أنابيل غونسالس، وزيرة التجارة الخارجية في كوستاريكا؛ والسيد روب ديفيز، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ والسيد جيفري ساكس، مدير معهد الأرض، بجامعة كولومبيا الذي شارك عن طريق الفيديو. وأدلى الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكي ببيان. وشارك في النقاش السيد مارك هال، نائب رئيس المعهد الدولي للتنمية المستدامة والسيد براديب مهتا، الأمين العام للجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين. وأعقب ذلك مناقشة تفاعلية شارك فيها الحضور.

١٠٢- وأوضح تقرير الاستثمار العالمي أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١ قد تجاوزت متوسط ما قبل الأزمة، حيث بلغت ١,٥ تريليون دولار، على الرغم من الاضطراب الذي ساد الاقتصاد العالمي. غير أن هذه التدفقات ظلت أقل من الذروة التي كانت قد بلغت قبل الأزمة في عام ٢٠٠٧ بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تفاوت في التدفقات. فالتدفقات نحو البلدان النامية بلغت رقماً قياسياً هو ٦٨٤ مليار دولار، أي بزيادة بنسبة ١١ في المائة؛ بينما شهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة في التدفقات بنسبة ٢٥ في المائة، وزادت التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٢١ في المائة. غير أن مشهد الزيادة العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر هذا يتناقض مع التطورات في أنحاء من أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، حيث استمر ركود الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠٣- وفيما يتعلق برسم سياسات الاستثمار، توضح التطورات أن العالم يقف عند مفترق طرق في الانتقال من عهد التحرير إلى عهد التنظيم. فعلى المستوى الوطني، ظل عدد كبير من البلدان يأخذ بنهج التحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي، مع تطبيق تدابير تنظيمية ورقابية جديدة في الوقت ذاته، متجهاً في كثير من الأحيان نحو أهداف سياسية أخرى، مثل السياسة الصناعية. وعلى المستوى الدولي، ظل التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وإبرام هذه الاتفاقات يسيران بمعدل أبطأ، وحدث تحول نحو إبرام معاهدات استثمار إقليمية. وصاحب ذلك اهتمام متزايد باعتبارات التنمية المستدامة.

١٠٤- وكان الهدف من إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة هو مساعدة راسمي السياسات في هذا الشأن وتوفير أساس مرجعي لراسمي السياسات عند وضع سياسات الاستثمار الوطنية والتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية - أو تنقيح الاتفاقات القائمة. ويحدد الإطار المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يدور حولها رسم سياسات الاستثمار الوطنية والدولية، كما يحدد مجموعة خيارات سياساتية للبلدان الساعية لجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٥- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد المندوبون الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وفي السعي لتحقيق الشمول والاستدامة. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو أفقر بلدان العالم وتركزها في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة حيث تكون التكاليف البيئية مرتفعة أحياناً. وأشار إلى ضرورة وضع سياسات سليمة لمعالجة أوجه القصور هذه وإلى ضرورة التعاون الدولي.

١٠٦- ورحب المندوبون بالإطار الذي يضع نتائج التنمية المستدامة في صدارة المناقشات المتعلقة بسياسات الاستثمار ويعطي دفعة لبعد الاستدامة في النقاش المتعلق بمستقبل نظام الاستثمار الدولي. وأثنوا على الأونكتاد للمبادئ الأساسية للإطار الذي يشمل جميع العناصر الحاسمة الأهمية لبرنامج للاستثمار من أجل التنمية. وشجع المندوبون الأونكتاد على مواصلة تنفيذ ولاية الدوحة، وأشاروا إلى أهمية الإطار في تشجيع سياسات الاستثمار وما يتصل به من سياسات إنمائية لتعزيز النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

١٠٧- وقال بعض المندوبين إن التحرير الكامل قد لا يكون الحل الأمثل في ظروف وطنية محددة وإن هناك حاجة لاتباع سياسات استباقية لضمان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو المتوقع في النمو المستدام بوسائل منها على سبيل المثال ضمان نقل التكنولوجيا الملائمة، وتنمية المهارات والروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وذكر المندوبون أن تطوير تنظيم المشاريع حاسم الأهمية في هذا الشأن، وأشاروا إلى فائدة إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع. وذكر أيضاً أن دور الدولة التنظيمي محوري في تحقيق نتائج التنمية المستدامة - وبخاصة في تنظيم القطاعات الحساسة مثل الصناعات الاستخراجية - وتطوير البنية التحتية العامة، ومكافحة التجنب الضريبي وتحسين حوكمة الشركات. وهذه المجالات التي تستدعي تعاوناً دولياً أقوى سيكون للأونكتاد دور ينبغي أدائه فيها.

١٠٨- وقال ممثلو بعض البلدان والمنظمات غير الحكومية إنه ينبغي أن يوفر الإطار توجيهاً للمناقشات المقبلة لتحسين التوازن بين حقوق الدول وحقوق مستثمري القطاع الخاص عند تحديد اتفاقات الاستثمار الدولية أو توقيع اتفاقات جديدة. وستستفيد البلدان الصناعية أيضاً، وبخاصة لأنها أصبحت مقاصد استثمارية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة الوافدة من الاقتصادات الناشئة.

١٠٩- وكان هناك أيضاً تشجيع للإصلاح لتحسين تسوية منازعات الاستثمار، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الشفافية والإنصاف وما يتعلق أيضاً بالحاجة إلى تقليل تكاليف حل منازعات الاستثمار إلى الحد الأدنى. ومن القضايا الرئيسية في هذا المجال كيفية إدارة الإصلاحات بغية تعزيز انتقال نحو نظام لاتفاقات الاستثمار الدولية يكون أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة، دون الإضرار بلا داع بالأمن وبإمكانية التنبؤ والاستقرار المطلوبين من المستثمرين الأجانب. وذكر أن تبادل الخبرات يمكن أن يكون له دور مفيد في هذا الشأن.

١١٠- وشجع المندوبون الأونكتاد على مواصلة أعماله المتعلقة بالاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مجالات خبرته الأساسية الثلاثة جميعها وهي: بحوث وتحليلات السياسات، وأنشطة التعاون التقني، وتوفير منبر لبناء توافق الآراء الحكومي الدولي. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، شجع المندوبون الأمانة على الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بجمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر لإدخالها في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي طوره الأونكتاد مؤخراً؛ ومن بين وسائل التعاون التقني الفعالة الأخرى هناك استعراضات السياسات الاستثمارية التي أُشيد بها باعتبارها بالغة الأهمية للمسؤولين الحكوميين، وبصورة خاصة لتحديد القطاعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعات التي تتوفر فيها إمكانات النمو؛ فضلاً عن الدورات التدريبية والأعمال الاستشارية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية.

١١١- واتفق المندوبون على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لوضع إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في صلب هذه الأنشطة جميعها. وذكروا أن أعمال الأونكتاد في مجال الاستثمار وخبراته الفنية منحتة دوراً طلبياً في النقاش العالمي المتعلق بالاستثمار والتنمية. وكان هناك توافق عام في الآراء على أن الإطار يتيح نقطة انطلاق قوية، باعتباره منبراً للمناقشات المتعددة الأطراف وبناء توافق الآراء، ويقدم توجيهاً مفيداً للانتقال نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار التي تمنح الأولوية لنتائج التنمية المستدامة.

طاء- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (البند ١٠ من جدول الأعمال)

١١٢- قدم نائب الأمين العام للأونكتاد تقرير إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة TD/B/59/6. وبعد عرض نائب الأمين العام، أدلت عدة دول أعضاء ببيانات باسم مجموعات إقليمية. وأشارت إلى ما يكتسبه هذا البند من جدول الأعمال من أهمية كبيرة. وقالت إنها طلبت في السنوات القليلة الماضية إدخال تحسينات على كيفية تناول هذا البند من جدول الأعمال.

١١٣- وأعربت عدة دول أعضاء عن أسفها لضيق الوقت المخصص لهذا البند، وطلبت أن يخصص له المزيد من الوقت في الدورات المقبلة لمجلس التجارة والتنمية لإتاحة إجراء مناقشة حكومية دولية حقيقية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد ككل أن يقدم إسهاماته فيما يتصل بأركانه الثلاثة.

١١٤- وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للتقرير ولأنشطة أمانة الأونكتاد في مجالات أركانه الثلاثة. وطلبت أن تواصل الأمانة عملها في مجالات متعددة. وأشارت عدة دول

أعضاء إلى أن الأونكتاد ينبغي أن يفكر بصورة استباقية في الكيفية التي يمكن أن يشارك بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، والكيفية التي يمكنه بها أن يدرج مسألة التنمية في صلب المناقشات. وطلبت الدول الأعضاء إلى الأمانة تقديم أفكار بشأن كيفية تعزيز المداورات الحكومية الدولية للأونكتاد وكيفية التعاون مع المؤسسات الأخرى في المحافل المعنية داخل الأمم المتحدة.

١١٥- وأعربت إحدى الدول الأعضاء، متحدثة باسم مجموعة إقليمية، عن مشاطرتها اقتناع مجموعتها بأن الاستفادة من عمل الأونكتاد تستلزم إيجاد السبل والوسائل لترجمة استنتاجات الأونكتاد وعمله التحليلي إلى خطوات ملموسة ولتعزيز الأعمال المتعلقة بالتنمية على الصعيد العالمي.

١١٦- وأعربت الدول الأعضاء عن اهتمامها بالعملية التحضيرية التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يتعلق بأنشطته المقبلة. وطلبت إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية بدء مشاورات في أقرب فرصة ممكنة مع الدول الأعضاء بشأن الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد التحضير، في مجالات أركانه الثلاثة، لمناسبات مثل الذكرى الخمسين لإنشائه واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. واقترحت الدول الأعضاء إمكانية عقد دورة استثنائية لمجلس التجارة والتنمية لبلورة الاستعدادات للاحتفال بالذكرى الخمسين للأونكتاد على أسس صحيحة.

ياء- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ١١ أ) من جدول الأعمال

١١٧- شدد وفدان على أهمية أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وبخاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

كاف- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ١١ ب) من جدول الأعمال

١١٨- أدلى عشرون مندوباً، بينهم مندوبو أربع مجموعات إقليمية، ببيانات بشأن التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/59/2). وأعرب ١٩ مندوباً عن تقديرهم للاستنتاجات الواردة في التقرير وأشادوا بالدعم الملموس الذي تقدمه الأمانة إلى الشعب الفلسطيني، لكن وفداً أبدى تحفظاً.

١١٩- وقال ممثل الأمانة إن استنتاجات هذا التقرير وتقرير العام الماضي قد ردها تقريراً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) المقدمين إلى لجنة الاتصال المختصة. ومضى يقول إن باستطاعة الأونكتاد التنبؤ بالمشاكل والمساهمة في المفاوضات التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٢ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتقليل التسرب الضريبي إلى

إسرائيل. وأعرب عن أمله في أن يساهم التحليل الوارد في تقرير هذا العام في التصدي للأزمات الناشئة، وتحديد القيود الطويلة الأجل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني واقتراح الحلول لتحويله إلى اقتصاد دينامي للدولة الفلسطينية القادمة. وقال إنه يأمل أن يساهم الأونكتاد بذلك في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

١٢٠- وأعرب جميع المندوبين تقريباً عن قلقهم إزاء القيود التي تواجهها التنمية الفلسطينية، بما في ذلك الاحتلال المستمر، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وتدهور التوقعات الاقتصادية، وتدمير الأصول والقاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وتجزئة الأسواق المحلية، والعزلة عن الأسواق الدولية، والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وتناقص المعونة الخارجية، وضعف القدرة التصديرية، والقيود المفروضة على تنقل الشعب الفلسطيني والبضائع الفلسطينية، والحالة البالغة الخطورة في غزة، وضعف القطاع الخاص، والآثار المدمرة لحداد الفصل، وعدم إحراز تقدم في المفاوضات السياسية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

١٢١- وأعربت الغالبية العظمى من المندوبين عن الأسى إزاء الظروف المعيشية الصعبة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة ودعت إلى توحيد جهود المجتمع الدولي لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية. وذكر أحد المندوبين أن إفقار الشعب الفلسطيني، وتدمير هياكله الأساسية ومنازله وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، جميعها أمور أدت إلى تفاقم التفتت الحالي وظهور "الباتوستانات". وقال إن بلده الذي يضع نصب عينيه تاريخه الخاص من الفصل العنصري والقمع وانتهاك حقوق الإنسان يشجب الأعمال التي لا تساعد في البحث عن حل دائم للقضية الفلسطينية.

١٢٢- وذكر عدد كبير من المندوبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العامين السابقين نمو مُضلل. فمعدلات الفقر المرتفعة، والبطالة، وتناقص الأجور الحقيقية والإنتاجية، وانعدام الأمن الغذائي وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية هي مؤشرات أبلغ دلالة للحقيقة على أرض الواقع.

١٢٣- وأبدت الغالبية العظمى من المندوبين قلقها إزاء الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، وتزايد الدين وتناقص المعونة. وحذروا من التأثير السلبي للتقشف المالي في الظروف الراهنة وعزوا الأزمة المالية إلى انعدام السيادة على الحدود، وتسرب الإيرادات إلى إسرائيل وفقدان الناتج المحتمل بسبب الاحتلال.

١٢٤- وأشارت الغالبية العظمى من المندوبين إلى أن سنوات الاحتلال جعلت الزراعة الفلسطينية غير قادرة على تحقيق إمكاناتها المتعلقة بالإنتاج والتوظيف. فَرَي نسبة ٣٥ في المائة فقط من الأراضي القابلة للرّي في الأرض الفلسطينية المحتلة تبلغ تكلفته ١١٠ ٠٠٠ فرصة عمل و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وأبدوا جزعهم إزاء العقوبات التي تضعها إسرائيل أمام الزراعة الفلسطينية، وسيطرتها الشديدة على الواردات والصادرات، وبناء جدار الفصل، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، ومنع الفلاحين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم واقتلاع الملايين من أشجار الفاكهة. وقالت الوفود إن الحظر الإسرائيلي المفروض

على الأسمدة الجيدة قد تسبب في انخفاض الإنتاجية الزراعية بنسبة ٣٣ في المائة، ما أدى إلى فقدان الإنتاج الفلسطيني القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية.

١٢٥- وأعرب عدد كبير من المندوبين عن قلقهم إزاء ما تقوم به إسرائيل من استخراج مفرط للمياه من المصادر الفلسطينية لاستخدامها داخل حدودها ومستوطناتها، في الوقت الذي تحرم فيه الفلسطينيون من حق بناء الآبار لتغطية احتياجاتهم المتزايدة من المياه. ولا يُسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيين بالصيد سوى في مدى ثلاثة أميال بحرية، بدلاً من الأميال العشرين التي تنص عليها اتفاقات أوسلو. وبدون تحكّم الفلسطينيين في أراضيهم ومياههم، لا يوجد مجال كبير لوضع خطط لتنمية الموارد الفلسطينية النادرة وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

١٢٦- وأشاد ممثل فلسطين بتقرير الأونكتاد بالمساعدة التي يقدمها للشعب الفلسطيني. وقال إن التقرير الموجز يقدم تحليلاً عاماً يغني القراء عن الرجوع إلى مصادر أخرى. ومضى يقول إنه من غير المقبول أن يظل الاقتصاد الفلسطيني رهينة اتفاق اقتصادي تقييدي (بروتوكول باريس) واتحاد جمركي مشوّه، تم التوقيع عليهما منذ ١٨ عاماً لتغطية فترة مؤقتة تبلغ خمسة أعوام. وتلك الفترة ينبغي أن تتبعها علاقات اقتصادية طبيعية بين الدولتين. ودعا سلطة الاحتلال إلى إنهاء المستوطنات الاستعمارية والاحتلال العسكري والإفراج عن الفلسطينيين المناضلين في سبيل الحرية من السجون الإسرائيلية. وقال إن قضيتهم العادلة ونضالهم الوطني المشروع سيحالفهما النصر، وأن الصوت الفلسطيني سيُسمع في كل مكان حتى يحين يوم التحرير وإنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها في القدس.

١٢٧- وأعرب ممثل إسرائيل عن ترحيبه ببرامج دعم الاقتصاد الفلسطيني التي ستساهم في تحقيق سلام دائم، وأبدى اهتمامه بعمل الأونكتاد من أجل بناء القدرات المؤسسية والسياسية الفلسطينية. وأعرب عن خيبة أمله في التقرير المتورط في السياسة والتحيز بدلاً من التقدم والروح المهنية. ووصف التقرير بأنه منحاز ومملوء بالإشارات الخطأ والمصادر المتحيزة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يشير التقرير إلى الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها حكومة إسرائيل لتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني، مثل سلسلة الأنشطة التعاونية المتعلقة بالمياه والعمل والمالية العامة. وأبدى تحفظاً باسم حكومته بشأن التقرير.

١٢٨- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد هو أكبر مانح في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال عدد من المندوبين إنهم يقدمون الدعم إلى الشعب الفلسطيني عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعرب عدد كبير من المندوبين عن تقديرهم لأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وطلبوا زيادة الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني وإلى برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، لتعزيز قدرته البحثية ومشاريعه المتعلقة بالتعاون التقني بما يتفق مع برنامج العمل المكثف الصادر به تكليف من الأونكتاد الثالث عشر.

لام- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر

متابعة نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ (البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٢٩- عرض نائب أمين عام الأونكتاد خطة العمل على المجلس. وبيّن الإجراءات المزمع اتخاذها في إطار كل من المجالات السبعة التي ستركز عليها الأمانة من أجل تحسين تنظيم الأونكتاد وإدارته والآجال الزمنية للإنجازات. وقد بدأ العمل بالفعل في بعض المجالات، وبوجه خاص في مجال تحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج. وسترصد الإدارة العليا في الأونكتاد بانتظام تنفيذ خطة العمل وتُجري ما يلزم من تعديلات عليها لكفالة إحراز التقدم نحو بلوغ النتائج. ولكي لا تتأثر سلباً الأنشطة التي تقرر بالفعل في برنامج السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيتطلب تنفيذ بعض الأنشطة الواردة في خطة العمل موارد خارجة عن الميزانية.

١٣٠- وأكد ممثلو ثلاث مجموعات إقليمية وعدة وفود تأييدهم لعمل الأونكتاد، وأعربوا لأمانة الأونكتاد عن تقديرهم لمشروع خطة عمل تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد، وأكدوا أن الهدف المتوخى من العملية هو تعزيز المنظمة.

١٣١- وقال ممثلا مجموعتين إقليميتين إن أولوية مجلس التجارة والتنمية ينبغي أن تكون هي التركيز على الأعمال الفنية للأونكتاد. وأعربا عن القلق لكون هذه المسألة قد أعاقت بناء توافق الآراء في الأونكتاد. وقال ممثل مجموعة إقليمية وممثل دولة عضو واحدة إن ثمة حاجة إلى التركيز على التوجيه الاستراتيجي، ومنح الثقة الكاملة للأمانة وإفساح المجال أمامها لتنفيذ خطة عملها.

١٣٢- وطلب ممثلو مجموعتين إقليميتين وأربع دول أعضاء تقديم خطة عمل أكثر تفصيلاً تتضمن إجراءات ومراحل إنجاز وآجال زمنية محددة على مدى السنوات الأربع القادمة. وشدد وفدان على أهمية تقديم معلومات محدّثة بصورة أكثر انتظاماً عن التقدم المحرز في التنفيذ. وأعرب وفد آخر عن الحاجة إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى مختلف الجهات في مجال تنفيذ خطة العمل. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء كون خطة العمل الراهنة لا تتناول سوى ٧ من أصل ١٢ توصية من توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وكونها تفرط في التركيز على الوضع القائم ولا تتضمن سوى أجل محدد واحد.

١٣٣- وقال ممثلا مجموعتين إقليميتين إن تنفيذ خطة العمل ينبغي ألا يُضربَ بالموارد المرصودة لتنفيذ ولاية الدوحة.

١٣٤- وقال ممثلو إحدى المجموعات الإقليمية وعدة دول أعضاء إن الأمانة ينبغي أن تستخدم أو تعيد تخصيص الموارد المتاحة في إطار الميزانية العادية لتنفيذ خطة العمل، وبخاصة تلك الإجراءات المتعلقة بتعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج، وتحسين التقييم والرصد، وإدارة الموارد البشرية، والتنسيق الداخلي والخارجي.

١٣٥- وفيما يتعلق بإطار الإدارة القائمة على النتائج، قال ممثلاً إحدى المجموعات الإقليمية ودولة عضو واحدة إن الأولوية ينبغي أن تعطى للإجراءات في هذا الصدد تعزيزاً للتنظيم والإدارة في الأونكتاد. وحث هذان الممثلان على التنفيذ السريع للإجراءات المتعلقة بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، لأن قرارات الجهات المانحة بشأن التمويل في المستقبل موقوفة على هذه المسألة، وطالبا بإنجاز الإطار بأكمله قبل موعد الدورة السنوية للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وطلب وفد الدولة العضو نفسها إلى الأمانة أن تقدم موعداً محدداً لإنجاز دليل التعاون التقني في إطار الإدارة القائمة على النتائج، فيما قال وفد آخر إنه يتعين على جميع مشاريع التعاون التقني أن تتبع نهجاً قوامه الإدارة القائمة على النتائج.

١٣٦- وقال وفدان إن كسب تأييد الإدارة مهم لضمان إنجاز تشغيل الإطار. وطلب أحد هذين الوفدين إلى الأمانة أن تقدم خططاً محددة لتدريب الموظفين الإداريين على مفاهيم الإدارة القائمة على النتائج، وتضع استراتيجية لكسب تأييد الإدارة.

١٣٧- وقال وفد آخر إن الإطار المحسّن ينبغي أن يراعي العناصر المبينة في الفقرة ١٠٩ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وأن ينطلق من الممارسات الفضلى القائمة، بما فيها نموذج شعبة الاستثمار والمشاريع.

١٣٨- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أنه مادام الأونكتاد جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن نهجه في الإدارة القائمة على النتائج ينبغي أن يكون متسقاً مع الأطر ذات الصلة لنهج الأمانة العامة.

١٣٩- وطلب أحد الوفود أن توضح خطة العمل كيفية تنفيذ مبادرات الإدارة القائمة على النتائج وكيف ستستخدم الموارد في هذا الصدد. وألح أحد الوفود إلى أن باستطاعة الأمانة أن تستعين بنهج الإدارة القائمة على النتائج من أجل تنفيذ خطة العمل.

١٤٠- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إنه ينبغي أن يراعي الرصد والتقييم المقاييس النوعية والكمية، فيما طلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأخرى تقديم خطة زمنية أكثر تحديداً لتنفيذ تعزيز قدرات الرصد والتقييم، مع بيان الخطوات الوسيطة والغايات المرجوة.

١٤١- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن بإمكان الأمانة أن تبذل المزيد من أجل النهوض بمستوى الدعوة والاتصال. وينبغي على وجه الخصوص مضاعفة الجهد لإحاطة الوفود بما تقوم به الأمانة من اتصالات مع العواصم، فضلاً عن اتصالات الأمانة وترتيباتها المباشرة مع المسؤولين بالعواصم المدعوين للمشاركة في اجتماعات الأونكتاد. وطلب إلى

الأمانة أن تحسن مستوى تنسيقها مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف لكفالة ترجمة الوثائق في حينها، منوهاً إلى أن خطة العمل لم تكن متاحة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، رغم اهتمام جميع الوفود بالموضوع. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لزيادة المشاورات الشهرية للرئيس بمزيد من اجتماعات المتابعة والمشاورات، بدلاً من التركيز على تعزيز الموقع الشبكي للأونكتاد.

١٤٢- وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، قال ممثلاً مجموعتين إقليميتين إنه ينبغي أن تتخذ الأمانة مزيداً من الخطوات الرامية إلى تحقيق تمثيل جغرافي عادل. وأعرب الممثلان كلاهما عن القلق إزاء كون أكثر من ٥٠ في المائة من وظائف الأونكتاد يشغلها مواطنون من مجموعة إقليمية واحدة. وشجعا الأمانة على حلحلة هذه المسألة من خلال تعميم إعلانات الشواغر على البلدان النامية، بما في ذلك توزيعها على البعثات الدائمة ونشرها في الموقع الشبكي للأونكتاد.

١٤٣- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن خطة العمل ينبغي ألا تتناول فحسب التوازن الجغرافي والجنساني، بل ينبغي أن تشمل أيضاً مسائل التوظيف واختيار الموظفين والترقية والتعيين والتقاعد. ودعا الوفد نفسه ودولة عضو واحدة الأونكتاد إلى وضع استراتيجية شاملة لجعل إدارتها للموارد البشرية أكثر مهنية ومنهجية وكفاءة وشفافية. وقال هذا الوفد الأخير إنه ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية آليات لنقل المعارف واستعراضاً لمدى أهمية الوظائف الشاغرة، ونهجاً استراتيجياً للتطوير المهني، فضلاً عن استخدام العقود بصورة ملائمة وشفافة.

١٤٤- وشدد وفدان على أهمية النهوض بمعنويات الموظفين ومستوى الرضا في الأونكتاد. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة أن تعتبر ذلك أولوية، وأن تشفعه بإجراء تقييم ذاتي شامل وغير متحيز وأن تبني على أساس استنتاجات ذلك التقييم.

١٤٥- وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وممثل دولة عضو إلى الأمانة أن تقدم إلى الدول الأعضاء تقارير منتظمة عن الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالملاك الوظيفي، بما في ذلك التوزيع الجغرافي والجنساني للوظائف. وطلب هذا الوفد الأخير إلى الأمانة أن تقدم سنوياً إلى الدول الأعضاء إحصاءات عن الملاك الوظيفي تبين العدد الفعلي لطالبي الوظائف والموظفين حسب نوع الجنس والبلد، علاوة على بيان طريقة إعلام الجمهور. وطلب ممثل المجموعة الإقليمية موافاة الدول الأعضاء ثلاث مرات في السنة بقائمة المؤشرات.

١٤٦- ورحب ممثلاً مجموعتين إقليميتين بالتوصية المتعلقة باستراتيجية جمع التبرعات، وشدد أحدهما على أهمية تلك الاستراتيجية والصندوق الاستئماني غير المخصص المرصود لمجموعته الإقليمية. وطلب هذا الأخير، بعد أن لاحظ أن خطة العمل لا تتناول بما فيه الكفاية المسألتين الأخيرتين، وضع صيغة منقحة لخطة العمل لتلبية احتياجات الدول الأعضاء جميعها على نحو أفضل وأكثر توازناً.

١٤٧- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأخرى أن استراتيجية فعالة لجمع التبرعات الفعالة ينبغي أن تتضمن إطاراً للإدارة القائمة على النتائج وأن تستند إلى رصد وتقييم معززين. ولن يتسنى لتلك الاستراتيجية أن تؤتي أكلها ما لم تتحقق تحسينات جوهرية في هذه المجالات. وتم التشديد على أن الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً مدعاة للقلق بسبب نوعية الأنشطة المقررة والافتقار إلى معلومات عن النتائج الممكنة والآثار التي يمكن أن تترتب على الأنشطة.

١٤٨- ورحب ممثلاً بمجموعتين إقليميتين بالتوصية المتعلقة بإنشاء صندوق استثماري غير مخصص؛ بيد أنهما أعربا عن الحاجة إلى تقديم تفاصيل أوفى عن سبيل تحقيق ذلك الهدف.

١٤٩- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ودولة عضو واحدة إن نجاح صندوق استثماري غير مخصص مرهون بمدى رغبة الجهات المانحة في تمويله، وهو ما يتوقف بدوره على التقدم المحرز في الإدارة القائمة على النتائج وفي الرصد والتقييم. ومن ثم، فإنه ينبغي ألا تناقش إمكانية إنشاء مثل ذلك الصندوق الاستثماري إلا بعد تسوية هذه المسائل على النحو الواجب. وألح ممثل المجموعة الإقليمية على أن إحدى الخطوات المرحلية قد تتمثل في إدماج الصناديق الاستثمارية مع بعضها ضمن كل شعبة.

١٥٠- واقترح الرئيس مشروع مقرر، اعتمدته أعضاء المجلس (انظر الفرع أولاً - دال) في الجلسة الختامية العامة.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف- افتتاح الدورة

١٥١- افتتح السيد موثاي أنثوني ماروينغ (ليسوتو)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين، الدورة التاسعة والخمسين للمجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٥٢- انتخبت الدول الأعضاء، في الجلسة العامة الافتتاحية، السيد يوري سيلينثال (إستونيا) والسيد مختار تيلوبيردي (كازاخستان) ليتناوبا على رئاسة المجلس في دورته التاسعة والخمسين.

١٥٣- وأكمل المجلس انتخاب أعضاء مكتبه في دورته التاسعة والخمسين، حيث انتخب سبعة نواب للرئيس ومقرراً. وتبعاً لذلك، كان مكتب المجلس مؤلفاً من الأعضاء المنتخبين التالية أسمائهم:

الرئيس: السيد يوري سيلينثال (إستونيا)

نواب الرئيس: السيد ماريون وليامز (باربادوس)
السيد ميغيل كاربو بينيتيس (إكوادور)
السيدة ألين س. بي - وانغ (غانا)
السيد محمد أ. الحكيم (العراق)
السيد مختار تيلوبيردي (كازاخستان)
السيد أورمونا ه. أورياكو (نيجيريا)
السيدة غابرييلي بونر (ألمانيا)

المقرر: السيد محمد كاظم أسايش طلب توسي (جمهورية إيران الإسلامية)

١٥٤ - ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على إشراك المنسقين الإقليميين ومجموعات الأونكتاد الأخرى المعترف بها مشاركة كاملة في عمل مكتب المجلس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٥٥ - أقرّ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/59/1/Rev.2 (انظر المرفق الأول).

١٥٦ - وانتُخب العضوان التاليان لعضوية مكتب اللجنة الأولى للدورة من أجل النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول:

الرئيس: السيد مختار تيلوبيردي (كازاخستان)

نائب الرئيس - المقرر: السيد محمد المرتضى مبارك إسماعيل (السودان)

١٥٧ - وانتُخب العضوان التاليان لعضوية مكتب اللجنة الثانية للدورة من أجل النظر في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا:

الرئيس: السيد أمونا همفري أورياكو (نيجيريا)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة بريتي رحمن (بنغلاديش)

دال - استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

١٥٨ - لم يتخذ المجلس أي إجراء لأنه لم تقدم أية طلبات جديدة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٣- الجزء الرفيع المستوى: النمو المؤدي إلى وظائف للحد من الفقر: ما الذي تستطيع أفريقيا تعلّمه من المناطق الأخرى؟
- ٤- الترابط: تنسيق تحفيز النمو العالمي
- ٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول
- ٦- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا
- ٧- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي
- ٨- استراتيجيات التنمية في عالم معولم: الحد من التفاوتات من أجل تنمية متوازنة ومستدامة
- ٩- الاستثمار من أجل التنمية: نحو جيل جديد من السياسات الاستثمارية من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة
- ١٠- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١١- أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
 - (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ١٢- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر:
 - متابعة نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢
- ١٣- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

- (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الخامس والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
- ١٤ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
- ١٥ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٣
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٣
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٦ - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
- ١٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للمجلس
- ١٨ - مسائل أخرى
- ١٩ - اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور^(٤)

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	تشاد
إثيوبيا	توغو
الأرجنتين	تونس
الأردن	الجزائر
إسبانيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
إستونيا	الجمهورية الدومينيكية
إسرائيل	جمهورية كوريا
إكوادور	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ألبانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
ألمانيا	جمهورية مولدوفا
الإمارات العربية المتحدة	جنوب أفريقيا
إندونيسيا	جنوب السودان
أنغولا	زامبيا
أوكرانيا	زيمبابوي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	السلفادور
آيرلندا	سنغافورة
إيطاليا	السنغال
باكستان	السويد
البرازيل	سويسرا
بربادوس	شيلي
البرتغال	الصين
بلجيكا	العراق
بنغلاديش	عمان
بنما	غانا
بنن	غرينادا
بولندا	غينيا الاستوائية
بيرو	فرنسا
تايلند	الفلبين
تركيا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

(٤) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/59/INF.1.

فمنلندا	مصر
فمبب نام	المغرب
قبرص	المكسبك
قطر	المملكة العربية السعودية
كازاخستان	منغولبا
الكامرون	موريتانيا
الكروسي الرسولي	موريشوس
كرواتبا	موزامبيق
كمبودبا	ميانمار
كوبا	النمسا
كوت ديفوار	نمبال
كوستاريكا	نيجيريا
كولومبيا	هايتي
الكويت	الهند
ليبيا	هندوراس
ليتوانبا	هنغاربا
ليسوتو	الولايات المتحدة الأمريكية
مالطة	اليابان
ماليزبا	اليمن
مدغشقر	اليونان

٢- وحضر الدورة المراقب التالي:

الأرض الفلسطينية المحتلة

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

منظمة دول شرق الكاريبي

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

٤- وكانت المنظمات التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مركز التجارة الدولية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية
الجمعية الإكتوارية الدولية
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
المجلس الدولي للمرأة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال
مرصد أقل البلدان نمواً
مركز خدمات التعاون الإنمائي
مؤتمر التجار العالمي
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية

الفئة الخاصة:

المعهد الدولي للمحيطات

المنظمات المعتمدة لدى الأونكتاد الثالث عشر:

مركز البحوث الاقتصادية وبحوث السياسات/عالمنا ليس للبيع
معهد العالم الثالث/المرصد الاجتماعي
يوييل الجنوب - حركة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الديون والتنمية

New Vision International

المكتب الأفريقي للتنمية والتعاون، السنغال
مرصد التجارة العالمية التابع لمنظمة بيليك سيتيزين
معهد جنوب وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية
التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية
شبكة العالم الثالث - أفريقيا

٧- وشارك في الدورة أعضاء حلقات النقاش التالية أسماؤهم:

الاثنين، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٣ من جدول الأعمال - الجزء الرفيع المستوى: النمو المؤدي إلى وظائف للحد من الفقر: ما الذي تستطيع أفريقيا تعلّمه من المناطق الأخرى؟
السيد موثيتجوا ميتسينغ، نائب رئيس الوزراء، ليسوتو
السيد روبرت سيشينغا، وزير الأعمال والتجارة والصناعة، زامبيا
السيد برتراند دو كومبروغي، الممثل الدائم لبلجيكا

الثلاثاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال - الترابط: تنسيق تحفيز النمو العالمي
السيد فيصل إسماعيل، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا
السيد لويس غاليغوس، الممثل الدائم لإكوادور
السيد كوستاس لافايتساس، مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الأربعاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال - استراتيجيات التنمية في عالم معولم: الحد من التفاوتات من أجل تنمية متوازنة ومستدامة
السيد نيكولاس شميت، وزير العمل، لكسمبرغ
السيد جيمس غالبرايث، أستاذ، جامعة تكساس، الولايات المتحدة

الخميس، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٦ من جدول الأعمال - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا
السيد كسافيه كريم، نائب مدير إدارة التجارة والصناعة، جنوب أفريقيا
السيد مصطفى كمال غاي، موظف شؤون اقتصادية، شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، فرع الاقتصاد والتجارة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جنيف
السيد فيناي أنشازاز، أخصائي أقدم في اقتصاد التنمية، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٥ من جدول الأعمال - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول
السيد ليوبود إسماعيل صمبا، الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى
السيد شانكر داس بيراجي، الممثل الدائم لنيبال

الإثنين، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٩ من جدول الأعمال - الاستثمار من أجل التنمية: نحو جيل جديد من السياسات الاستثمارية من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة
السيدة أنافيل غونزاليث، وزيرة التجارة الخارجية، كوستاريكا
السيد روب دافيس، وزير التجارة والصناعة، جنوب أفريقيا
السيد جوفري ساكس، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي- مون
بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا (بواسطة وصلة فيديو)

الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٧ من جدول الأعمال - تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي
"المسائل الرئيسية الناشئة عن النظام التجاري الدولي والآثار المترتبة في التنمية الداجمة"
السيد باسكال لامي، مدير منظمة التجارة العالمية
"ريو+٢٠: التزام متجدد بالتجارة المتعددة الأطراف وجدول أعمال التنمية"
السيد روبرتو أزيقيدو، الممثل الدائم للبرازيل لدى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد
السيد آرون كوسبي، مستشار أقدم، المعهد الدولي للتنمية المستدامة
السيد كلود فروماجو، مدير التنمية المستدامة، مجموعة إيف روشيه، ومدير مؤسسة إيف روشيه، باريس، فرنسا